

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية في القاهرة
قسم اللغويات

اعتراضات الشيخ خالد الأزهرى
على ابن مالك في كتاب
(النبيلى إلى نحو التسهيل).

من إعداد الباحث

محمد إبراهيم حسنين عبد الفتاح

المدرس فى قسم اللغويات فى

كلية اللغة العربية بالقاهرة

المقدمة

الحمد لله على ما أنعم، والصلاة والسلام على رسوله الأكرم، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم، ورضى الله عن صحابته وآله الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فإن شرح الشيخ خالد الأزهري على التسهيل، الموسوم بـ (النبيل إلى نحو التسهيل)، من أهم شروح هذا الكتاب؛ إذ جمع خلاصة الشروح التي قبله، كما اهتم فيه ببسط القضايا والمسائل، وتوسع في الاستشهاد، والتعليل، والمناقشة، ونقل في كتابه كثيرًا من الاعتراضات الواردة على ابن مالك، جمعها من شرح التسهيل قبله.

وكان حريصًا على الدفاع عن ابن مالك، ومع ذلك فقد كانت له اعتراضات عليه؛ ولذلك رأيت أن ألقى الضوء على هذه الاعتراضات، وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع، عدة أمور، هي:

١- أن كتاب (تسهيل الفوائد) لابن مالك كثرت عليه الاعتراضات والردود، وكان العلماء فيه بين متعقب له كأبي حيان، والمرادي، وغيرهما، أو منتصف له كناظر الجيش، وكان للشيخ خالد بعض الاعتراضات عليه؛ فأردت أن أبرزها، وأجلبها، وأقوم بدراستها في هذا البحث.

٢- أن دراسة هذه الاعتراضات تُظهر لنا مدى تعقب الشيخ خالد لابن مالك، وهل كان في اعتراضاته عليه محققًا أو مجحفًا؟ منصفًا أو متحيزًا؟ ولذلك أردت أن أبرز أسباب هذا الاعتراض، وطريقة الشيخ خالد ومنهجه فيه، وتأثره بمن سبقه من النحويين.

٣- أن هذا البحث يجمع بين علمين بارزين من أعلام النحو الذين كان لهم عظيم الأثر في تاريخ النحو العربي، وهما: ابن مالك، والشيخ خالد الأزهري.

ولذلك قمت بدراسة هذه الاعتراضات، ولم أدرس منها إلا ما صرح فيه الشيخ خالد بلفظ يدل على الاعتراض، ولم ينقله عن سبقة من النحويين، إلا إذا كان

يوافق هذا الاعتراض، وتركت دراسة الاعتراضات اللفظية أو المتعلقة بالحدود، أو التي أوردها عن غيره.

وسميت هذا البحث (اعتراضات الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك في كتاب (النبيل إلى نحو التسهيل)، ورتبت المسائل فيه على حسب ورودها في التسهيل وشرحه، ثم قمت بدراستها، وعرضها عرضاً يبين ما فيها، ويركز على موطن الاعتراض منها.

واشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، ثم الخاتمة:

فالمقدمة ذكرت فيها أهمية هذا الموضوع، وأسباب اختياره، وأما التمهيد فقد قدمت فيه تعريفاً موجزاً جداً للشيخ خالد، وكتابته (النبيل إلى نحو التسهيل).

المبحث الأول: من المسائل التي اعترض فيها الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك.

المبحث الثاني: طريقة الشيخ خالد الأزهري في الاعتراض على ابن مالك.

المبحث الثالث: أسباب اعتراض الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك.

ثم كانت الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث.

والله - تعالى - أسأل أن أكون قد وفقت في عملي هذا، وأن ينفع به، إنه

نعم المولى ونعم النصير.

التمهيد: الشيخ خالد الأزهرى، وكتابه (النبيل)

أولاً: الشيخ خالد الأزهرى

١ - اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه (*)

هو الشيخ خالد بن عبد الله بن بكر بن محمد بن أحمد الأزهرى الجرجاوى الشافعى النحوى الوقاد؛ لأنه كان يشتغل بإيقاد مصابيح الجامع الأزهر، وكنيته أبو الوليد، أو أبو الفضل، ويلقب بـ (زين الدين)^(١).

٢ - مولده ونشأته

وُلد في سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة من الهجرة بجرجا من صعيد مصر، وتحول وهو طفل مع أبيه إلى القاهرة، ثم حفظ القرآن الكريم، وأدخل الأزهر^(٢).

٣ - شيوخه

قرأ الشيخ خالد على جماعة من أعيان عصره؛ منهم: أبو الجود داود بن سليمان المالكي (ت سنة ٨٦٣هـ)^(٣)، وشرف الدين يحيى بن محمد المناوي (ت سنة ٨٧١هـ)^(٤) والإمام تقي الدين أبو العباس الشمني (ت سنة ٨٧٢هـ)^(٥)، ومحيى الدين محمد بن سليمان الكافيجي (ت سنة ٨٧٩هـ)^(٦) ومحمد بن عبد المنعم

(*) تنظر في ترجمته:

إيضاح المكنون ١١٨/٣، ٢٩٣، والأعلام ٢٩٧/٢، وبدائع الزهور لابن إياس ٤٢٤/٣، والخطط التوفيقية ٥٣/١٠، وروضات الجنات للموسوي ٢٧٨/٣، وشنرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢٥/٨ - ٢٦، والضوء اللامع للسخاوي ١٧١/٣، وكشف الظنون ١٢٤/١، ١٥٤، ٤٨٣، والكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي ١٨٨/١، ومعجم المؤلفين ٩٦/٤، ومعجم المطبوعات العربية ٨١١/١، وهدية العارفين ٣٤٣/٥، وانظر أيضاً: حاشية يس على التصريح ٢/١، ومقدمة محققى (النبيل) في الجزء الأول، والثاني، ومقدمة محقق التصريح ٤٦/١ - ٥٠.

(١) انظر: الضوء اللامع ١٧١/٣، وروضات الجنات ٢٧٨/٣، وشنرات الذهب ٢٦/٨.

(٢) انظر: الضوء اللامع ١٧٢/٣، وبدائع الزهور ٤٢٤/٣.

(٣) ترجمته في: الأعلام ٣٣٢/٢.

(٤) انظر: شنرات الذهب ٣١٢/٨، والأعلام ١٦٧/٨.

(٥) انظر: شنرات الذهب ٣١٣/٧، والأعلام ٢٣٠/١.

(٦) انظر: البغية ١١٧/١، والأعلام ١٥٠/٦.

الجوجري (ت سنة ٨٨٩هـ)^(١)، وعلى بن عبد الله السنهوري (ت سنة ٨٨٩هـ)^(٢)، وغيرهم.

٤ - تلامذته

تولى الشيخ خالد منصب شيخ الشيوخ بخانقاه سعيد السعداء، كما تصدر للإقراء في الأزهر، وانتفع به خلق كثير، ومن تلاميذه: أبو العباس شهاب الدين القسطلاني (ت سنة ٩٢٣هـ)^(٣) وابن الحاجب المصري، وغيرهما.

٥ - مكانته، ومؤلفاته

برع الشيخ خالد في العربية، وشارك في غيرها، وأقرأ الطلبة^(٤)، وكثر النفع بتصانيفه لإخلاصه ووضوحها^(٥).

وقد ترك مؤلفات كثيرة؛ منها المخطوط، ومنها المطبوع، ومن مؤلفاته المطبوعة:

(١) الألفاظ النحوية: وقد حققه أخي الدكتور خالد عمر الدسوقي في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، في العدد الرابع والعشرين ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م من ص ٤٣ - ١٢٩.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح، طبع بمطبعة عيسى الحلبي وشركاه، مع حاشية للشيخ يس العليمي، ثم حققه - أيضاً - الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري - رحمه الله تعالى - ونشره في خمسة أجزاء في مطبعة الزهراء للإعلام العربي، ط ١، سنة ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

(٣) تمرين الطلاب في صناعة الإعراب، ويعرف بـ (إعراب الألفية)، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٣٤٣هـ - ١٩٢٤م.

(١) انظر: الضوء اللامع ١٢٣/٨، والأعلام ٢٥١/٦.

(٢) انظر: الأعلام ٣٠٧/٤.

(٣) انظر: شذرات الذهب ١٢١/٨، والأعلام ٢٣٢/١.

(٤) انظر: الضوء اللامع ١٧٢/٣.

(٥) شذرات الذهب ٢٦/٨، والكواكب السائرة ١٨٨/١.

- (٤) الحواشي الأزهرية في حل ألفاظ المقدمة الجزرية في علم التجويد، طبع في مكتبة محمد على صبيح، د.ت، وفي المكتبة السلفية بالقاهرة، د.ت.
- (٥) الزبدة في شرح قصيدة البردة للبوصيري، طبع بتحقيق محمد علي حسن، في بغداد، مكتبة الأندلس، مطبعة الإرشاد ١٩٦٦م.
- (٦) شرح الآجرومية، تصحيح محمد قطة العددي، في مطبعة بولاق بالقاهرة ١٢٧٤هـ - ١٨٥٧م، وعليه حاشية للشيخ محمد أبي النجا^(١).
- (٧) شرح الأزهرية في علم العربية، طبع بمطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- (٨) شرح العوامل المائة، نشره الدكتور البدراوي زهران - رحمه الله تعالى - في دار المعارف، ط ١ ١٩٨٣م، وحققه - أيضاً - الباحث محمود عيد وهبة، في رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية في القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وهي في مكتبة الكلية برقم ١١٦٠.
- (٩) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، طبع بهامش (تمرين الطلاب)، كما حققه الباحث أحمد عبد العزيز عبد الله في رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، وهي في مكتبة الكلية برقم ٦٤١.
- (١٠) النبيل إلى نحو التسهيل، وهو محقق في رسالتي دكتوراه في كلية اللغة العربية في القاهرة: الجزء الأول حققه الدكتور خيرى عبد الراضى عبد اللطيف، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، بإشراف أستاذنا الأستاذ الدكتور فايز زكي دياب.
- والجزء الثاني حققه الأستاذ الدكتور محمد حسين عبد العزيز حسن المحرصاوي، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م، بإشراف أستاذنا الأستاذ الدكتور صبحي عبد الحميد محمد عبد الكريم^(٢).

(١) انظر: المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع للدكتور محمد عيسى صالحية ٢٥٩/٢ - ٢٦١.

(٢) ثم حققته الباحثة ثريا إسماعيل في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، بعنوان (موصل النبيل إلى نحو التسهيل) في سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الفتاح بحيري، رحمه الله تعالى.

واستظهر الأستاذ الدكتور محمد حسين المحرصاوي أن يكون للنبييل جزء ثالث يشرح فيه الشيخ خالد الثالث الأخير من التسهيل^(١). وليس لهذا الجزء وجود.

٦- وفاته

توفى الشيخ خالد بعد تأديته فريضة الحج، في التاسع عشر من المحرم سنة خمس وتسعمائة من الهجرة في بركة الحاج خارج القاهرة، ودفن - رحمه الله تعالى في تربة الدواداريشبك^(٢).

ثانياً: كتاب النبييل إلى نحو التسهيل

كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وهو المعروف بـ (التسهيل) من أشهر كتب ابن مالك - رحمه الله تعالى؛ لأنه جمع فيه مقاصد النحو وقواعده كلها، مع الإيجاز الشديد.

وقد شرح الشيخ خالد الأزهري هذا الكتاب، وسار فيه على حسب ترتيب أبوابه، وفصوله، ومسائله، وشرحه بطريقة التضمنين والمزج، فيقول: "ممزوجاً بمعانيه"^(٣)، وهي طريقته التي سار عليها أيضاً في كتابه (التصريح بمضمون التوضيح).

ويُعدّ شرح الشيخ خالد على التسهيل - على اختصاره - من أشهر شروحه؛ إذ جاء حاوياً لشروح من قبله من النحويين؛ فقد حفظ لنا فيه كثيراً من النصوص التي نقلها عن سبقه من النحويين، وقد كان هذا هو دأب الشيخ خالد في كتبه السابقة كالتصريح، وشرح الأجرومية، وغيرهما، واعتمد في كتابه على شرح كلام ابن مالك وإيضاحه، مع كثرة الأمثلة والشواهد.

واهتم الشيخ خالد في شرحه ببسط القضايا والمسائل، كما توسع في الاستشهاد، والتنظير، والتعليل والمناقشة - غالباً - لمذاهب النحويين ولآرائهم. وقد نقل في كتابه كثيراً من الاعتراضات الواردة على ابن مالك، جمعها من شراح التسهيل قبله، كالمرادي، وأبي حيان، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم.

(١) النبييل ٥٩/٢.

(٢) الكواكب السائرة ١٨٨/١.

(٣) النبييل ٢/١، وانظر: مقدمة المحقق الدكتور المحرصاوي ٥٨/٢.

وكان الشيخ خالد حريصًا في الغالب على الدفاع عن ابن مالك وردّ الاعتراضات التي ينقلها عن غيره، ومع ذلك فقد كانت له اعتراضاته على ابن مالك. وكان يربط بين كلام ابن مالك في التسهيل وسائر كلامه في مؤلفاته النحوية الأخرى؛ ولذا ظهر وقوعه في التناقض - أحيانًا - بل ربما يقع هذا التناقض في الآراء في الكتاب الواحد، وقد يحتاج كلام ابن مالك إلى التقييد في العبارة، أو إلى حذف الحشو في الحدود، وأحياناً يعترض على ترتيبه الأبواب أو الفقرات، كما سنبيين ذلك إن شاء الله تعالى.

ولم يسلك الشيخ خالد في اعتراضاته على ابن مالك مسلك التعنيف أو الشدة، بل كان متصفاً بأخلاق العلماء وسمتهم عند الخلاف؛ فجاءت عباراته التي تدل على الاعتراض من هذا القبيل، وقد تعددت الألفاظ التي يعبر بها الشيخ خالد عن اعتراضه، مثل قوله: (وشوح) ^(١)، ووردت في موضعين، وكقوله: (أنشد أبياتاً على مدعاه)، وذلك في مجيء (مهما) الشرطية ظرفاً للزمان عند ابن مالك ^(٢) ومن ذلك قوله: (وما اختاره المصنف من تعيين الجواب مخالف لقوله في الخلاصة ^(٣) أو قوله: (إن كلامه - هنا - مخالف لكلامه في باب الحال) ^(٤)، أو (أن ما قاله مخالف لقول الناس) ^(٥)، أو (أنه ذكر في شرح الكافية الخلاف في إيجاب الواو الترتيب عن بعض بعض أهل الكوفة، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء، واشتغل بغيره) ^(٦). ومن ذلك - أيضاً - قوله: (ولا حجة فيه) ^(٧)، أو قوله: (إن دعوى المصنف الإجماع يقدر فيها ما أجازته الفراء) ^(٨)، أو (إن دعوى الإجماع فيها منتف) ^(٩)، أو (لأن ما ذكره غير ممكن) ^(١٠)، أو (أن هذا التفصيل الذي ذكره في مراتب الواو إحداث

(١) انظر: النبيل ١٦١/٢، ٨٠٥/٢. و (شوح) بمعنى: جود، ونوزع.

(٢) النبيل ٦٨٣/٢.

(٣) النبيل ٧١٨/٢.

(٤) ٧٩٥/٢.

(٥) ١٢٦/٢.

(٦) ١٢٦/٢ - ١٢٧.

(٧) ٦٨٠/١ - ٦٨١.

(٨) ٧٣٣/١.

(٩) ٤١/٢.

(١٠) ١٠٠/٢.

قول ثالث لم يقل به أحد من البصريين ولا من الكوفيين^(١)، أو لأن (ما اختاره المصنف في معنى المشتمل في بدل الاشتمال كثير الاطراد، لا لازمه)^(٢)، أو لأن (اقتصاره في الجر على الباء الزائدة يوهم أن الحال لا تجر غيرها من الزوائد)^(٣).

وأحياناً يردّ كلام ابن مالك بعدة اعتراضات، ومن ذلك:

١- أنه يعترض عليه باعتراضين في تحقيقه مذهب سيبويه والمبرد في نحو (هذا خاتم حديدًا)^(٤).

٢- يعترض عليه بخمسة اعتراضات، وذلك في حديثه عن مراتب الواو العاطفة، ومجيئها لمطلق الجمع^(٥).

٣- يعترض عليه بثلاثة اعتراضات في مسألة (أما علمًا فعالم)^(٦).

وقد ينقل الشيخ خالد الاعتراض عن غيره، فيقول: وقيل، أو اعترض أو رد، وهذا كثير في شرحه^(٧). ولا يدل ذلك - أبدًا - على أنه يوافق هذا الاعتراض، إلا إذا كان في كلامه ما يوحي بذلك، كما في (مجيء (مهما) الشرطية ظرفًا للزمان عند ابن مالك)؛ إذ نقل الاعتراض عليه عن ابنه بدر الدين، ولكن عبارة الشيخ تدل على أنه موافق لهذا الاعتراض؛ لأنه قال: (وأنشد - ابن مالك - أبياتًا على مدعاه)^(٨).

(١) ١٢٦/٢.

(٢) ١١٠/٢.

(٣) ٦٨١/١.

(٤) ٧٢٧/١.

(٥) ١٢٦/٢ - ١٢٧.

(٦) النبيل ٧٩٤/٢ - ٧٩٥.

(٧) انظر مثلاً: النبيل ٧٠٠/١، ٢١٠/٢.

(٨) النبيل ٦٨٣/٢.

المبحث الأول:
من المسائل التي اعترض فيها
الشيخ
خالد الأزهري على ابن مالك

١ - جر الحال بالباء و (من) الزائدتين.

ذكر ابن مالك أن من المواضع التي تزداد فيها الباء: الحال المنفي عاملها وذلك كقول رجل من طيئ:

كائنٌ دعيتُ إلى بأساءٍ داهمةٍ فما انبعثت بمزؤودٍ ولا وگلٍ^(١)

والتقدير عنده: (فما انبعثت مزؤودًا ولا وگلًا)^(٢)

واعترضه الشيخ خالد، فقال:

"ولا حجة فيه؛ لاحتمال كون الباء للحال لا زائدة، والتقدير: (فما انبعثت ملتبسًا بمزؤود)، ويعني بالمزؤود نفسه على التجريد"^(٣)

واستدل ابن مالك على ذلك أيضًا بقول الشاعر:

فما رجعتُ بخائبةٍ ركابٍ حكيم بن المسيب منتهاها^(٤)

والتقدير في البيت: (فما رجعتُ خائبةً ركابًا).

وقد سبق أبو حيان إلى هذا الاعتراض؛ لأنه لا يتعين عنده ما قاله ابن مالك، ولا تطرد زيادة الباء على قول الجمهور إلا في خبر (ليس) ، و (ما)، مما أجمعوا عليه إذا كان منفيًا^(٥)

ويرى ابن هشام أن التخريج الذي ذكره أبو حيان غير ظاهر في قوله:

(فما انبعثت بمزؤود)؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها،

(١) البيت من البسيط، والمزؤود: المذعور، و (الوكل) بفتح الواو والكاف: العاجز الذي يكل الأمور إلى غيره لضعف وسوء تدبير. انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٨٥، ٢/٣٢٢. وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٨، والفاخر للبعلي ١/٣٧٨، والارتشاف ٣/١٢٢٠، والجنى الداني ٥٦، والمعنى ٢/١٧٣، والمساعد ٢/٦، وشفاء العليل ٢/٥٢١، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٤٥.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٢٢.

(٣) النيبيل ١/٦٨٠ - ٦٨١.

(٤) البيت من الوافر للقيص العقبلي، انظر: شرح التسهيل ١/٣٨٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٢٨، والارتشاف ٣/١٢١٩، والجنى الداني ٥٥، والمعنى ٢/١٧٣، والمساعد ١/٢٨٨، وشفاء العليل ١/٣٣٦، ٢/٥٢١، وتمهيد القواعد ٥/٢٢٤٥.

(٥) الارتشاف ٣/١٢٢٠، وانظر: المعنى ٢/١٧٤.

لأنه جرد من نفسه شخصًا متصفاً بالذعر، ويكون المعنى: (لم أنبعث مع شخص موصوف بالذعر التام)، والنفى منصب على القيد، وأصل الذعر ثابت^(١).

وللشيخ خالد اعتراض آخر على ابن مالك؛ فيقول:

"واقْتَصَارُهُ فِي الْجَرِّ عَلَى الْبَاءِ الزَّائِدَةِ يُوهِمُ أَنَّ الْحَالَ لَا تَجْرُ بِغَيْرِهَا مِنَ الزَّوَائِدِ، وَقَدْ قَالَ فِي الْكَلَامِ عَلَى حُرُوفِ الْجَرِّ: (إِنْ الْحَالَ رِمَا جُرَّتْ بِـ (مِنْ) الزَّائِدَةِ)^(٢) وَمَثَلُهُ بِقِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَجَمَاعَةٍ^(٣): ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾^(٤).

وهذا الاعتراض ليس بشيء؛ لأن ابن مالك ذكره في بابه، وهو (حروف الجر)، وهذا كافٍ، وليس شرطاً أن يذكره في باب الحال أيضاً، لعدم التكرار، ورحم الله الشيخ خالدًا فقد اعترض عليه في مسألة (أما علماً فعالم) بأنها تكررت له في باب الحال^(٥)، فلماذا يعترض عليه - هنا - لأنه لم يكرر مسألة سبق ذكرها في بابها؟

(١) انظر: المغنى ١٧٥/٢، مع تعليق المحقق، والمساعد ٧/٢.

(٢) شرح التسهيل ١٣٩/٣، والنبيل ٦٨١/١.

(٣) وهي أيضاً قراءة زيد بن علي والحسن ومجاهد وغيرهم، انظر: المحتسب لابن جني ١١٩/٢.

(٤) سورة الفرقان آية ١٨.

(٥) النبيل ٧٩٤/٢.

٢ - تحقيق مذهب سيبويه والمبرد في نحو: (هذا خاتم حديدًا).

من أنواع الاسم المبهم: ما كان فرعًا للتمييز، نحو: (هذا خاتم حديدًا)؛ فإن الخاتم فرع الحديد من جهة أنه مصنوع منه؛ فيكون الحديد هو الأصل، والخاتم مشتق منه، فهو فرعه بهذا الاعتبار، ومثل ذلك أيضًا: (بابٌ ساجًا)، فإن الباب فرع الساج، والساج نوع من الخشب، و(جبةٌ خزًا) فإن الجبة فرع الخز، والخز نوع من الحرير^(١).

وقد اختلف النحويون في المنصوب بعد هذا النوع، هل هو تمييز أو حال؟
فقال ابن مالك:

"وكون المنصوب حينئذ تمييزًا أولى من كونه حالًا، وفاقًا لأبي العباس المبرد"^(٢)

وللشيخ خالد الأزهري على كلام ابن مالك اعتراضان:

الاعتراض الأول

أنه يوهم أن أبا العباس يجوّز الوجهين، وأن التمييز أولى، وإنما المعروف عنه أنه يقول بوجوب التمييز^(٣).

وقد حكى القول بوجوب التمييز عنه كثير من النحويين كأبي حيان في الارتشاف^(٤)، وهو ما صرح به المبرد نفسه في المقتضب حيث يقول:
"وإذا قال: (هذا خاتمك حديدًا) فالحديد لازم، فليس للحال ههنا موضع بين، ولا أرى نصب هذا إلا على التبيين؛ لأن التبيين إنما هو بالأسماء، فهذا الذي أراه"^(٥).

(١) وضابط هذا النوع أنه هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (انظر: التصريح ٦٩٥/٢) ويجوز في هذا النوع أيضًا الجر بالإضافة، وهو أرجح لكونه بعضًا، فإن كان ما قبل (خز) و (فضة)، وشبههما معرفة، رجحت الحالية، نحو (هذا خاتمك حديدًا)، وإن أتت فهي صفة، أو بدل، كما قال ابن السراج، أو عطف بيان، وهو قول المبرد والزجاجي (انظر: المقتضب ٢٧٢/٣، والأصول ٣٠٨/١، والجمل ٦٥).

(٢) شرح التسهيل ٣٨٢/٢.

(٣) النبل ٧٢٧/١.

(٤) ١٦٣٢/٤.

(٥) انظر المقتضب ٢٧٢/٣.

وهذا القول أولى عند ابن مالك؛ لأنه لا يحوج إلى تأويل، بخلاف الحكم بالحالية، فإنه يحوج إلى تأويل بمشتق، مع الاستغناء عن ذلك، ويحوج إلى كثرة تنكير صاحب الحال، وكثرة وقوع الحال غير متنقلة، وكل ذلك على خلاف الأصل، فاجتنبه أولى^(١).

وبهذا يظهر أن هذا الاعتراض صحيح؛ لأن عبارة ابن مالك في التسهيل ليست ظاهرة، بل إنها كما قال الشيخ خالد توهم أن المبرد يجوز الوجهين، لأنه قال فيه: "وكون المنصوب حينئذ تمييزاً أولى من كونه حالاً، وفاقاً لأبي العباس المبرد"^(٢)؛ فكان يقتضي هذا منه أن يعتني بعبارته لتكون غير موهمة خلاف المراد، ولعل ابن مالك أتى بالعبارة على هذه الصورة اعتماداً على أفهام قرائه في عصره وزمانه.

الاعتراض الثاني

أن معنى كلامه: (وخلافاً لغير أبي العباس)، فإنه لا يقول: إن التمييز أولى، وتحت هذا أن يقول: إن التمييز متعين أو مرجوح أو مساوٍ، وإنما المعروف عن سيبويه أنه جزم بالحالية^(٣).

وهذا صحيح، وهو الظاهر من كلام سيبويه^(٤)، يقول: "فالحال قولك: (هذه جبتك خزاً)، والمبنى على المبتدأ قولك: (جبتك خز)، ولا يكون صفة فيشبه الأسماء التي أخذت من الفعل"^(٥).

ومع ذلك فإني أرى أن هذا الاعتراض غير ظاهر، لا يفهم ذلك صراحة من كلام ابن مالك، وما ذكره الشيخ خالد بأن مقتضى عبارته أن غير المبرد لا يقول بأن التمييز أولى، لا يفهم منها ما أورده على ابن مالك، بل إن المتبادر إلى الذهن أنه يقول بوجوب الحال، وهو ما أراده ابن مالك.

(١) شرح التسهيل ٣٨٢/٢ وانظر: التمهيد ٢٣٦٩/٥، والتصريح ٦٩٥/٢.

(٢) التسهيل ١١٤.

(٣) النبيل ٧٢٧/١.

(٤) انظر: الارتشاد ١٦٣٢/٤، وتمهيد القواعد ٢٣٦٩/٥ - ٢٣٧٠.

(٥) الكتاب ١١٨/٢. وانظر: ٣٩٦/١.

٣- دعوى الإجماع في منع تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل أو فعلاً غير متصرف.

أجاز الكسائي، والمازني، والمبرد تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً^(١)، وتبعهم ابن مالك قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف، ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح^(٢)، وهذا عند الجمهور وسيبويه غير جائز^(٣) وإذا لم يكن العامل فعلاً متصرفاً فلا يجوز تقديم التمييز عليه، يقول ابن مالك: "فإن كان عامل التمييز غير فعل أو فعلاً غير متصرف لم يجز التقديم بإجماع"^(٤).

واعترضه الشيخ خالد، فقال:

"دعوى المصنف الإجماع يقدر فيها إجازة الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول، نحو: (زيد القمر حسناً)، فتقول: (زيد حسناً القمر) بشرط أن يكون المشبه به خبراً، فإن جعلته في المثال مبتدأ امتنع التقديم"^(٥). وقد سبقه أبو حيان إلى هذا الاعتراض^(٦)، فذكر أن الفراء أجاز تقديم التمييز على المشبه به إذا انتصب بعد اسم شبه به الأول، لا بلفظ (مثل)، نحو قولك: (زيد القمر حسناً)، و (ثوبك السلق خضرة)؛ فيجوز عنده أن تقول: (زيد حسناً القمر)، و (ثوبك خضرة السلق)، على أن يكون (زيد)، و (ثوبك) مبتدأين، و (القمر)، و (السلق) خبرين، فإن عكست لم يجز التقديم؛ لأن المشبه به ليس بخبر^(٧) وهذا الاعتراض الذي ذكره الشيخ خالد صحيح؛ لأن دعوى الإجماع في مسألة من المسائل لا تقال إلا بعد الاستقصاء والتحري والبحث في أقوال النحويين الذين سبقوه، ويمكن أن يعتذر عنه بأنه لم يعرج على هذا المذهب ولم يحكه في كتابه، لشدة ضعفه عنده.

(١) كقول الشاعر:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب

(انظر: المقترض ٣/٣٦، والإتصاف ٢/٨٢٨، والمقاصد الشافية ٣/٥٥٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٨٩، والتسهيل ١١٥، وشرح عمدة الحافظ ١/٣٥٨، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٧٦.

(٣) انظر: الكتاب ١/١٠٥، وشرح ابن عصفور ٢/٨٤، والتعليقة لابن النحاس ١/٥٥٢، والتصريح ٢/٧١٠.

(٤) شرح التسهيل ٢/٣٩٠.

(٥) النبيل ١/٧٣٣.

(٦) الارتشاف ٤/١٦٣٦.

(٧) الارتشاف ٤/١٦٣٥-١٦٣٦، وانظره أيضاً في المساعد ٢/٦٧، وشفاء العليل ٢/٥٦٠، وتمهيد القواعد ٥/٢٣٩٦-٢٣٩٧،

والهجع ٢/٢٦٨.

٤ - التسوية بين (كأين)، و (كذا)

في إفادتهما التكثر.

ذهب ابن مالك إلى أن معنى (كأين)، و (كذا) كمعنى (كم) الخبرية^(١)، أى: تفيضان التكثر، كما تفيده (كم) الخبرية.

واعترضه الشيخ خالد بأن "هذا في (كأين) صحيح، وعليه استعمال العرب، وأما (كذا) فالظاهر أنها تكون للعدد قليلاً أو كثيراً"^(٢).

وابن مالك على هذا يسوي بين (كأين)، و (كذا) في إفادتهما التكثر، وقد تبعه على ذلك ابنه في شرح الألفية^(٣).

وهذا الاعتراض الذي ذكره الشيخ خالد صحيح؛ لأن هذا المعنى متحقق في (كأين) حيث تفيد التكثر غالباً، كقوله تعالى: ﴿وَكَأَيْنَ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾^(٤) أما في (كذا) فليس كذلك؛ لأن (كذا) ليست للتكثر، بل للإبهام فقط، ولا سيما عند البصريين، وللإنسان أن يكتفي بها عن واحد، وعن اثنين، وعن ثلاثة^(٥).

وقد ذهب إلى هذا كثير من النحويين، كابن هشام وغيره^(٦)، يقول في أوضح

المسالك: "وأما (كذا) فيكتفي بها عن العدد القليل والكثير"^(٧).

وللشاطبي جواب حسن عن هذا الاعتراض؛ فيقول:

"إنما شبه الناظم (كأين)، و (كذا) ب (كم) التي هي أعم من الاستفهامية

والخبرية؛ لأنها في كلا قسميها، كناية عن عدد مبهم محتاج إلى التفسير، وكونهما

(١) انظر: التسهيل ١٢٤، وشرح التسهيل ٤٢٢/٢.

(٢) النبيل ٧٨٧/١.

(٣) شرح ابن الناظم ٧٤٤.

(٤) سورة آل عمران ١٤٦.

(٥) انظر: تعليق الفرائد للدماميني ١٣١/٧ - ١٣٢.

(٦) انظر: أوضح المسالك ٢٣٠/٣، والمغني ٥٧/٣، والتصريح ٥١٩/٤.

(٧) ٢٣٠/٣.

بعد ذلك في الاستعمال مثل (كم) الخبرية أو لا، أمر آخر، محل بيانه اللغة، وبدل على هذا القصد وصحته أن سيبويه فسرهما على هذا المعنى، فإنه لما ذكر (كذا) قال: "وهو مبهم في الأشياء بمنزلة (كم)، وهو كناية للعدد بمنزلة (فلان) (١)، ثم قال: "وكذلك: (كأين رجلاً قد رأيت)، زعم ذلك يونس" (٢)، وإذا كان هذا القصد صحيحاً أن يصار إليه كان حمل الكلام عليه أولى، وليس بمناقض لتفسير من فسرهما بأنهما مثل (كم) الخبرية؛ لأنهما مع صحة التفسير لا يستعملان إلا في الخبر، فلا إبهام ولا إيهام" (٣).

فالشاطبي يرى أن ابن مالك فسّر (كأين)، و (كذا) على المعنى الذي فسره سيبويه في كتابه، وقد شبههما بـ (كم) التي هي كناية عن عدد مبهم يحتاج إلى التفسير، ولا شك عند الشاطبي أن حمل الكلام على هذا أولى من الاعتراض عليه.

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) السابق نفسه.

(٣) المقاصد الشافية ٣١٩/٦ - ٣٢٠.

٥ - الضمير المنصوب المنفصل في نحو: (رأيتك إياك)

يعرب توكيدًا عند ابن مالك:

يذهب ابن مالك إلى أن الضمير المنصوب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل في نحو: (رأيتك إياك) يعرب توكيدًا لابدلاً؛ ليجري المتناسبان مجرى واحدًا، وذلك أن (رأيتك إياك) مثل: (فعلت أنت) و (أنت) توكيد اجماعاً، فليكن (إياك) توكيداً^(١).

وردّه الشيخ خالد "بأن الإجماع على أن (أنت) توكيد، بمعنى أنه لا يكون إلا كذلك منتف؛ فقد أجازوا في (قمت أنت) البدلية، والمطابقة ترجح جانب البدلية، فلو لم يطابق كان تأكيداً، نحو: (رأيتك أنت)"^(٢).

وقد اختلف النحويون في ضمير النصب المنفصل الواقع بعد ضمير النصب المتصل، نحو: (رأيتك إياك)، هل هو توكيد أو بدل؟

١ - المذهب الأول: مذهب الكوفيين، واختاره ابن يعيش، وابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام أنه إذا أتبع الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب، نحو: (رأيتك إياك) فهو توكيد^(٣).

وذلك لأن البدل يقوم مقام الشيء، وهذا لا يقوم مقامه^(٤)، واختار ابن مالك هذا المذهب؛ لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل في نحو: (رأيتك إياك) كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل في نحو: (فعلت أنت)، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً؛ ليجري المتناسبان مجرى واحدًا، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل^(٥).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٠٥، وشرح عمدة الحافظ ٥٦٩.

(٢) النبل ٢/٤١.

(٣) انظر: مجالس ثعلب ١٣٣، وشرح ابن يعيش ٣/٧٠، والتسهيل ١٦٦، وشرح التسهيل ٣/٣٠٥، ٣٣٢-٣٣٣، وشرح الرضى

٢/٣٦٥، والارتشاف ٤/١٩٦٠، وشفاء العليل ٢/٧٤٥، والتصريح ٣/٦٤٧، والهمع ٣/١٥٢، وشرح الأشموني ٣/٨٤.

(٤) مجالس ثعلب ١٣٣.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٠٥، ٣٣٢.

٢ - المذهب الثاني: مذهب البصريين، واختاره الرضى، والشاطبي، ورجحه الشيخ

خالد أنه يعرب بدلاً من الضمير المتصل^(١).

واستدلوا على ذلك بما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل، فقالت: (جئت أنت)، و (رأيتك أنت)، و (مررت بك أنت)، وإذا أرادت البدل وفقت بين التابع والمتبوع؛ فتقول: (جئت أنت)، و (رأيتك إياك)، و (مررت به به)؛ فيتحد لفظ التوكيد والبدل في الرفع، ويختلف في غيره، هكذا نقل سيبويه عن العرب، وتلقاه منه غيره بالقبول، وهم المؤتمنون على ما ينقلونه؛ لأنهم شافوها العرب، وعرفوا مقاصدها؛ فلا يعارض هذا بقياس^(٢).

قال سيبويه: "فإن أردت أن تجعل مضمراً بدلاً من مضمراً، قلت: (رأيتك إياك)، و (رأيتك إياه)، فإن أردت أن تبدل من المرفوع قلت: (فعلت أنت)، و (فعل هو)، و (أنت، وهو، وأخواتهما) نظائر (إياه) في النصب"^(٣).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه البصريون، ورجحه الشيخ خالد هو الصحيح، لما سبق أن بيناه، وبهذا يتبين أن لاعتراض خالد على ابن مالك وجهًا؛ لأن النحويين أجازوا في: (قمت أنت) أن يكون (أنت) بدلاً.

(١) انظر: الكتاب ٣٨٦/٢، والمقتضب ٢٩٦/٤، وشرح الرضى ٣٦٥/٢، والارتشاف ١٩٦٠/٤، والمقاصد الشافية ٢١٤/٥،

والتصريح ٦٤٧/٣ - ٦٤٨.

(٢) المقاصد الشافية ٢١٤/٥، وانظر: التصريح ٦٤٧/٣ - ٦٤٨.

(٣) الكتاب ٣٨٦/٢.

٦ - منع إبدال المضمَر من المظهر عند ابن مالك.

ذهب ابن مالك إلى أنه لا يبدل مضمَر من ظاهر، نحو: (رأيت زيدًا إياه)، وأن ما أوهَم ذلك فهو توكيد؛ لأنه لم يسمع عن العرب.

قال في شرح التسهيل: (والصحيح عندي أن يكون نحو: (رأيت زيدًا إياه) من وضع النحويين، وليس بمسموع من كلام العرب لا نثرًا ولا شعرًا، ولو سُمع كان توكيدًا^(١)).

وقد اعترض عليه الشيخ خالد، فقال:

"وأما المثال الثاني - أي: (رأيت زيدًا إياه) - فغير ممكن؛ إذ لا يؤكد الظاهر بالمضمَر إجماعًا إن لم يفد إضرابًا، فإذا أفاد إضرابًا لم يكن توكيدًا، بل بدل إضراب^(٢)."

وللنحويين في هذه المسألة مذهبان:

١ - المذهب الأول: مذهب سيوييه والجمهور أنه يجوز في بدل كل من كل، نحو: (أكرمت زيدًا إياه)^(٣).

١ - المذهب الثاني: مذهب ابن مالك، واختاره ابن هشام، وناظر الجيش، والشاطبي أنه لم يستعمل هذا في كلام العرب نثره ونظمه، ولو استعمل لكان توكيدًا^(٤).

(١) شرح التسهيل ٣/٣٣٢.

(٢) النبل ٢/١٠٠.

(٣) انظر: الكتاب ٢/٣٨٦، والمقتضب ٤/٢٩٦، وشرح ابن يعيش ٣/٦٩، والمقاصد الشافية ٥/٢١٧. واختلفوا في جواز بدل البعض والاشتمال، فقيل: يجوز؛ ووجه الجواز ظاهر على طريقة من جعل البدل على تقدير طرح الأول، وقيل: يمتنع، ورجحه أبو حيان، انظر: المقاصد الشافية ٥/٢١٧، وحاشية الصبان ٣/١٣٠.

(٤) انظر: التسهيل ١٧٢، وشرح التسهيل ٣/٣٣٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٨٢، والارتشاف ٤/١٩٦٣، وتمهيد القواعد ٧/٣٣٩٥، والمقاصد الشافية ٥/٢١٥، والتصريح ٣/٦٤٨.

وإنما مثَّل ابن مالك بذلك جرِّياً على عادة المصنِّفين من قبله المقلِّد بعضهم بعضاً^(١)؛ ولذلك استظهر الشاطبي أن مثل هذا لا تقوله العرب إلا على الغلط والنسيان؛ لأن السماع في ذلك معدوم^(٢).

ووجه اعتراض الشيخ خالد أنه جعل التوكيد فيه غير ممكن، وهو اعتراض صحيح؛ لأن النحويين أجمعوا أنه لا يؤكد الظاهر بالمضمر؛ ولذلك فإن إعرابه توكيداً غير صحيح.

(١) انظر: تمهيد القواعد ٣٣٩٥/٧.

(٢) المقاصد الشافية ٢١٥/٥.

٧- معنى المشتمل في بدل الاشتمال

من أنواع **البدل**: بدل الاشتمال، فتكون بين البدل والمبدل منه علاقة عامة، تكون النسبة إلى المتبوع منهما تحتمل النسبة إلى البدل وإلى غيره، فيذكر البدل مبيئاً للمقصود من المبهم ومزياً للإبهام، نحو: (سُلب زيد ثوبه)، فإنه ينسب السلب إلى (زيد)، ويراد سلب ما يتعلق به^(١).

وذهب ابن مالك إلى أن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول^(٢)، واعترضه خالد الأزهري بأن "القول الذي اختاره المصنف كثير الاطراد لا لازمه"^(٣).

وقد اختلف النحويون في بدل الاشتمال وفي معنى المشتمل فيه:

١- **المذهب الأول**: مذهب المبرد، والسيرافي، وابن جني، وابن البادش، وغيرهم أنه لا اشتمال لأحدهما على الآخر، وإنما المشتمل هو المسند إلى الأول^(٤)؛ فالمعنى المسند إلى المبدل منه مسند إلى البدل، ولذلك سمي بدل الاشتمال؛ لأن المعنى عُلق بالأول، وهو طالب في المعنى للثاني^(٥)، نحو: (أعجبتني الجارية حسنها)، فإن إسناد الإعجاب إلى الجارية ليس لأنها جارية، وإنما أعجبك فيها خاصة من خواصها، وهو حسنها على حسب ما تريد^(٦)؛ ولهذا لا يجوز: (ضرب زيد عبده) على الاشتمال؛ لاكتفاء المسند بالأول^(٧)، وقد اختار هذا المذهب ابن هشام، ورجحه الشيخ خالد لاطراده في جميع الأمثلة^(٨)، كما

(١) انظر: شرح عيون الإعراب ١٩٣-١٩٤، وشرح الكافية لعيسى الصفوي ٢٠٤.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٣٨.

(٣) النبيل ٢/١١٠.

(٤) انظر: المقترض ١/١٦٥، ٤/٢٩٧، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ٢/٦٩٠-٦٩١، والإيضاح لابن الحاجب ١/٤٥٠، والمباحث الكاملية للأندلسي ١/٣٩٧-٣٩٨، والتسهيل ١٧٣، وشرح التسهيل ٣/٣٣٨، وشرح الرضى ٢/٣٨٥، والبسيط ١/٣٩١-٣٩٢، والارتشاف ٤/١٩٦٨، والمساعد ٢/٤٣٦، والمقاصد الشافية ٥/١٩٧، والتصريح ٣/٦٣٩، والهمع ٣/١٤٨، والأشموني ٣/١٢٧.

(٥) البسيط ١/٣٩١.

(٦) انظر: شرح المقدمة للشلوبين ٢/٦٩٠-٦٩١.

(٧) التصريح ٣/٦٣٩.

(٨) انظر: أوضح المسالك ٣/٤٠٢، والنبيل ١/١١٠.

رجحه كثير من النحويين^(١) على معنى أن الفعل يستدعي الأول والثاني، نحو: (أعجبنى زيد علمه أو حسنه أو كلامه)؛ فإن الإعجاب مشتمل على (زيد) بطريق المجاز، وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة، وكذلك: (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فإن (زيدًا) مسروق مجازًا، والثوب والفرس مسروقان حقيقة، وكذلك سائر الأمثلة، وهذا مطرد^(٢)، وهو المذهب الراجح.

٢ - المذهب الثاني: مذهب ابن السراج، والفارسي في الإيضاح، والرماني، وخطاب الماردي، وابن برهان وعبد القاهر الجرجاني، وابن عصفور^(٣) أن الأول اشتمل على الثاني، واختاره ابن مالك في التسهيل^(٤)، وصححه؛ "لأن الثاني والثالث لا يطردان؛ لأن من بدل الاشتمال: (أعجبنى زيد كلامه وفصاحته)، و(كرهت عمرًا ضجره)؛ فالثاني - في هذا وأمثاله - غير مشتمل على الأول؛ فلم يطرد كون الثاني مشتملاً"^(٥).

وهذا المذهب مردود؛ لأنه يمتنع نحو: (ضربت زيدًا عبده) على الاشتمال؛ فإن (زيدًا) لا يشتمل على (العبد)^(٦)؛ ولذلك اعترض الشيخ خالد على ابن مالك؛ لأن ما ذهب إليه غير لازم الاطراد^(٧)

(١) انظر: شرح المقدمة للسكوبين ٦٩١/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١، والارتشاف ١٩٨٦/٤، والتصريح ٦٣٨/٣ - ٦٣٩، والهمع ١٤٨/٣.

(٢) التصريح ٣٦٨/٣.

(٣) انظر: الأصول ٤٧/٢، والإيضاح العضدي ٢٩٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢٣١/١ - ٢٣٢، والمقتصد ٩٣٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٨١/١، ٢٨٢، وانظر أيضًا: اللباب للعكبري ٤١٣/١، وشرح المقدمة للشلوبين ٦٩٠/٢، والإيضاح لابن الحاجب ٤٥٠/١.

(٤) التسهيل ١٧٣، وشرح التسهيل ٣٣٨/٣، وانظر: شرح الرضى ٣٨٥/٢، والبسيط ٣٩٢/١، والارتشاف ١٩٦٨/٤، والمساعد ٤٣٦/٢، وتمهيد القواعد ٣٤١٤/٧، والمقاصد الشافية ١٩٦/٥، والتصريح ٦٣٨/٣، والهمع ١٤٨/٣، وشرح الأشموني ١٢٧/٣.

(٥) شرح التسهيل ٣٣٨/٣.

(٦) التصريح ٦٣٩/٣.

(٧) النبيل ١١٠/٢.

٣- المذهب الثالث: مذهب الفارسي في (الحجة) أن الثاني اشتمل على الأول^(١)،

بدليل قولهم: (سُرق زيد ثوبه)؛ لأن الثاني، وهو (الثوب) مشتمل على الأول،

وهو (زيد).

ولا يصح هذا المذهب أيضًا؛ لأنه لو كان الثاني مشتملاً على الأول، لامتنع

نحو: (ضرب زيد غلامه)؛ فإن الغلام لا يشتمل على (زيد)^(٢)، وبهذا يظهر أن

اعتراض الشيخ خالد صحيح؛ إذ لا يطرد ما ذهب إليه ابن مالك، وإن كان كثيرًا،

فيمتنع على هذا المذهب أن يكون نحو: (ضربت زيدًا عبده) من بدل الاشتمال؛ لأن

(زيدًا) لا يشتمل على (العبد).

(١) الحجة للفارسي ٣٧٨/٦، في آخر سورة (عبس)، وانظر: المراجع السابقة.

(٢) التصريح ٦٣٩/٣.

٨- مجيء الواو لمطلق الجمع

الواو العاطفة لمطلق الجمع، فتعطف الشيء على صاحبه، أو على سابقه، أو على لاحقه، وقد اجتمع عطف السابق على اللاحق، وعطف اللاحق على السابق في قوله تعالى: ﴿وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ﴾^(١)(٢)

فعلى هذا إذا قيل: (قام زيد وعمرو)، احتمل ثلاثة معان: أن يكون قيام عمرو بعد زيد، أو قبله، ويحتمل أن يكون معه، فهذه ثلاث مراتب للواو، وهي مختلفة في الكثرة والقلّة، يقول ابن مالك:

"وتتفرد الواو بكون مُتبعها في الحكم محتملاً للمعية بـرجحان، وللتأخر بكثرة، وللتقدم بقلة.. والمعطوف بالواو إذا عرى من القرائن احتمل المعية احتمالاً راجحاً، والتأخر احتمالاً متوسطاً، والتقدم احتمالاً قليلاً، ولذلك يحسن أن يقال: (قام زيد وعمرو معه)، و (قام زيد وعمرو بعده)، و (قام زيد وعمرو قبله)، فتؤخر عمراً في اللفظ، وهو متقدم في المعنى"^(٣).

وللشيخ خالد الأزهرى على هذا الكلام خمسة اعتراضات، وهي:

الاعتراض الأول

أن هذا الكلام مخالف لقول الناس؛ فسيبويه وأكثر النحويين على أنها محتملة للمعاني الثلاثة، وهذا لا يتم حتى يقول: (على السواء)^(٤).

وقد سبقه أبو حيان، وابن عقيل إلى القول بهذا الاعتراض^(٥)؛ لأن الذي ذكره ابن مالك مخالف لمذهب سيبويه، وغيره، قال سيبويه:

(١) سورة الأحزاب آية ٧

(٢) المغني ٣٥١/٤ - ٣٥٢، وانظر: مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي ٤٠٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٤٧ - ٣٤٨.

(٤) النبل ١٢٦/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١٩٨١/٤، والمساعد ٤٤٤/٢ - ٤٤٥.

"وذلك قولك: (مررت برجل وحمار قبل)؛ فالواو أشركت بينهما في الباء؛ فجزيا عليه... كأنك قلت: (مررت بهما).. وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء" (١).

وعلى هذا فإن الواو لا توجب عند سيبويه والجمهور تقدم المتقدم ولا غيره.

الاعتراض الثاني

أن رجحان أحد احتمالات الكلمة إما لقريظة، وذلك في بعض التراكيب، وإما لكون استعمالها في ذلك المعنى أكثر، وحينئذ، فلا يجتمع كون استعمال الواو في عطف المؤخر أكثر وكون المعية أرجح (٢).

وقد يجاب عن ذلك - كما ذكر - بأن مراده أن المعية أرجح عن عطفها المقدم، وليس المراد أنها أرجح مطلقاً.

واعترض الشيخ خالد نفسه عن هذا الاعتراض، فقال:

"والحق في الجواب: أن مجيئها للمعية أكثر، وللترتيب كثير، ولعكس الترتيب قليل" (٣)؛ ولهذا فإن الكثير في كلام ابن مالك يقابل (الأكثر)، و (القليل)، ولا يقابل (القليل) وحده.

الاعتراض الثالث

أن (الكثرة)، و (القلة) لا يقابلان (الأرجحية)؛ ولذلك فالأحسن أن يقول: (للمعية بأرجحية، وللتأخر برجحان، وللتقدم بمرجوحية)، وهو مراده، فإن سبب الرجحان الأكثرية (٤).

وأرى أن عبارة ابن مالك تفي بالمراد، وإن كان فيما ذكره الشيخ خالد وجاهة، ولكنه اعتراض لفظي، وهو متعلق بالاعتراض الذي قبله.

(١) الكتاب ١/٤٣٧-٤٣٨.

(٢) النبيل ٢/١٢٦.

(٣) السابق نفسه.

(٤) النبيل ٢/١٢٦، وانظر: التصريح ٣/٥٥٧.

الاعتراض الرابع

أن هذا التفصيل الذي ذكره ابن مالك إحداث قول ثالث لم يقل به أحد من البصريين ولا من الكوفيين^(١).

وهذا الاعتراض سبقه إليه أبو حيان في التذليل^(٢)، وحكاه المرادي في شرحه على التسهيل^(٣)، ولم يشر الشيخ خالد إلى ذلك.

والذي يبدو لي ان هذا الاعتراض ضعيف، ردّه الشيخ خالد نفسه في التصريح بأن ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة إنما هو تحقيق للواقع، وليس قولاً ثالثاً؛ لأن الواو تكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية، وللتأخر برجحان، وللتقدم بمرجوحية، وهو مراده في شرح التسهيل^(٤).

ولهذا فإنه يجب اطراح هذا الاعتراض، كما قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح^(٥).

الاعتراض الخامس

أن ابن مالك ذكر في شرح الكافية الخلاف في إيجابها الترتيب عن بعض أهل الكوفة، وأهمله في هذا الكتاب الموضوع للاستيفاء، واشتغل بغيره^(٦).

(١) النبيل ١٢٦/٢، وانظر تعليق المحقق.

(٢) ٣٦٥/٥.

(٣) ص ٨٠٨.

(٤) التصريح ٥٥٧/٣، وانظر: شرح التسهيل ٣٤٨/٣، ٣٤٩.

(٥) ١٣٥/٢.

(٦) النبيل ١٢٦/٢ - ١٢٧.

وهذا الاعتراض غير صحيح؛ لأن ابن مالك نفى ذلك عنهم في شرح الكافية الشافية، قال: "زعم بعض أهل الكوفة أن الواو للترتيب، وليس بمصيب.. وأئمة الكوفيين برآء من هذا القول، لكنه مقول"^(١).

كما نفى في شرح التسهيل أن يكون هذا المذهب للكوفيين؛ فيقول: "ونسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة، ولا يصح ذلك، فإنه قال في معاني سورة الأعراف: "فأما الواو فإن شئت جعلت الآخر هو الأول، والأول هو الآخر، فإذا قلت: (زرت عبد الله وزيدًا) فأيهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة"^(٢)، وهذا نصه، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين"^(٣).

وعلى هذا فلا وجه للاعتراض على ابن مالك؛ لأنه - كما سبق - يرى أن أئمة الكوفيين لا يقولون بهذا المذهب؛ ولهذا لم يذكره في شرحه على التسهيل^(٤).

(١) شرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٦/١، وهو أيضًا مذهب ثعلب، انظر: مجالس ثعلب ٣٨٦/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤٣٩/٣ - ٣٥٠. وما ذكره عن أئمة الكوفيين بأن الواو تكون للترتيب محكي عن الكسائي والشافعي، والفراء وثعلب، وغيرهم، (انظر: جواهر الأدب ٢٠٧، والجنى الداني ١٥٨، ومصابيح المعاني ٤٠٨ - ٤٠٩). وذكر بعض النحويين كالسيرافي والسهيلي الإجماع على أن الواو لا ترتب، (انظر: شرح ابن يعيش ٩١/٨، وشرح الكافية الشافية ١٢٠٦/٣).

(٤) انظر: تعليق محقق النبل ١٢٧/٢.

٩- دعوى الإجماع في منع العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما جازًا

العطف على معمولي عاملين، صورته أن يتقدم مرفوع أو منصوب أو مجرور ومنصوب ثم يعطف عليهما من غير إعادة العامل، نحو: (في الحجرة زيدٌ والبيتِ عمرو)، وقد اختلف النحويون في هذا العطف على عدة أقوال، أهمها:

١- المذهب الأول: مذهب سيبويه^(١)، وهشام، والمبرد، وابن السراج، وصححه ابن مالك^(٢) أنه يمتنع العطف مطلقًا على معمولي عاملين في المجرور وغيره^(٣)، فإذا كان أحدهما جازًا، وتقدم المجرور المعطوف فيضمرون الجار، وعلى هذا لا يجوز أن نقول: (مر زيد بعمرو وبكرٍ خالدٌ) بعطف (بكر) على (عمرو)، و (خالد) على (زيد)؛ لأنه يؤدي إلى أن تكون الواو وهي حرف ضعيف بمنزلة عاملين مختلفين^(٤)، ولأن العطف على عاملين بمنزلة تعديتين بمعدّ واحد، فلا يجوز^(٥).

٢- المذهب الثاني: مذهب الكسائي، والأخفش، والفراء، والزجاج وابن مضاء^(٦) أنه يجوز العطف على عاملين مختلفين بشرط أن يكون أحدهما جازًا، وأن يتصل المعطوف المجرور بالعاطف، نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو)، و (الخيل لخالد وسعيد الإبل)، والفصل بـ (لا) مغتفر عندهم، نحو: (ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو)^(٧)، واستدلوا على ذلك بالقياس؛ لأنه لما ناب حرف العطف مناب عامل واحد، جاز أن ينوب مناب أزيد من ذلك^(٨)، كما

(١) ونقل النحاس الجواز عن سيبويه، (انظر: إعراب القرآن ١٤٠/٤-١٤١)، ولكن الصحيح عنه المنع، انظر: الكتاب ٦٣/١-٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ٦٣/١، والمقتضب ١٩٤/٤-١٩٦، والأصول ٦٩/٢-٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ١٤٠/٤-١٤١، واللباب ٤٣٣/١، ٤٣٦، والمتبع للعكبري ٤٤٤/٢-٤٤٨، وشرح ابن يعين ٢٦/٣-٢٧، والمباحث الكاملة ٣٧٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١-٢٥٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٧٨/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٤١/٣، وشرح الرضى ٣٤٧/٢-٣٤٨، والبسيط ٣٥٣/١-٣٥٨، والارتشاف ٢٠١٤/٤-٢٠١٦، والمساعد ٤٧١/٢، والنجم الثاقب ٥٧٣/١-٥٧٧، والتصريح ٢١٥/٣، ٦٢٧-٦٢٨، والهمع ١٩٠/٣-١٩١، وشرح الأشموني ١٢٣/٣.

(٣) وينب هذا المذهب أيضًا إلى الأخفش في أحد قوليه، انظر: الارتشاف ٢٠١٦/٤.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ٢٥٥/١، واللباب ٤٣٤/١.

(٥) شرح التسهيل ٣٧٨/٣.

(٦) انظر: معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، والتعليقة لابن النحاس ٧٥٧/٢، ٧٥٩، وانظر أيضًا: المراجع السابقة.

(٧) شرح التسهيل ٣٧٨/٣.

(٨) شرح ابن عصفور ٢٥٦/١.

احتج الأخفش أيضًا بشواهد كثيرة مذكورة في كتب النحويين^(١)؛ منها: قول العرب: (ما كل سوداء ثمرة، ولا بيضاء شحمة)، فعطف (بيضاء) على (سوداء) المجرور بـ (كل). و (شحمة) منصوب بالعطف على (ثمرة) المنصوب بـ (ما).

وسيبيويه والجمهور يردون على ذلك بإضمار الجار قبل هذه الشواهد^(٢)؛ فكلمة (كل) مضمرة محذوفة قبل (بيضاء)^(٣) عند سيبويه في الشاهد السابق^(٤).

وحكى ابن مالك أنه إذا فقد الشرط الأول، وهو أن يكون أحد العاملين جازًا، نحو: (جاء زيد يضرب عمرًا، وخالد بكرًا) بعطف (خالد) على (زيد)، و (بكرًا) على (عمرًا)، فإنه لا يجوز ذلك بإجماع^(٥).

واعترضه الشيخ خالد. فقال: "وشوح في دعوى الإجماع بأن الفارسي نقل في بعض كتبه أن قوماً من النحويين أجازوه"^(٦).

وقد سبقه أبو حيان إلى هذا الاعتراض^(٧)، ومما يعضد نقل ابن مالك الإجماع في هذه المسألة ما ذكره بهاء الدين ابن النحاس، فيقول:

"هذا المذهب الذي ذكره ابن الحاجب من جواز العطف على عاملين مطلقًا - سواء تقدم المجرور في المعطوف به أو تأخره - مذهب لم أر أحدًا حكاه غيره مع جهدي في الكشف عن هذا المذهب غاية الاجتهاد"^(٨).

(١) انظرها في: التعليقة ٧٥٧/٢ - ٧٥٩.

(٢) الكتاب ٦٦/١، والأصول ٧٤/٢، والبسيط ٣٥٥/١.

(٣) الكتاب ٦٦/١.

(٤) وفي المسألة مذاهب أخرى، منها:

١- القول بالجواز مطلقاً في المجرور وغيره، وحكاه ابن الحاجب عن الفراء، ونسب أيضاً إلى الأخفش. ٢- مذهب الأعم الشنتمري أنه يجوز بشرط أن يتقدم المجرور في المتعاطفين. ٣- مذهب ابن الطراوة أنه يجوز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لأنه عارض. ٤- مذهب ابن طلحة أنه يجوز في غير العوامل اللفظية.

(أنظر: تحصيل عين الذهب ٤٣/١ - ٤٤، وشرح الرضى ٣٤٧/٢، والارتشاف ٢٠١٥/٤، والهمع ١٩٠/٣، وشرح الأشموني ١٢٣/٣).

(٥) شرح التسهيل ٣٧٨/٣.

(٦) النبيل ١٦١/٢.

(٧) انظر: الارتشاف ٢٠١٤/٤.

(٨) التعليقة لابن النحاس ٧٦٣/٢، وكذلك قال شيخه ابن عمرون، انظر: تمهيد القواعد ٣٥٠٤/٧.

وأما ما ذكره الشيخ خالد، وأبو حيان في اعتراضهما فقد نقله ابن النحاس
أيضاً عن الفارسي، فيقول:

قال أبو علي في التذكرة:

فأضحى ولو كانت خراسان دونه رأها مكان السوق أو هي أقرباً^(١)
(هي) لا تدخل فصلاً في قول أصحابنا قبل نكرة، فإذا كان (أقرباً) بمنزلة
(قريب)، لم تكن (هي) فصلاً، وإذا لم تكن فصلاً كان (أو) عطفاً على عاملين،
قلت: فقد جعل أبو علي هذا من العطف على عاملين ولا مجرور فيه^(٢).

ويظهر من هذا النص السابق عن ابن النحاس أن هذا المذهب حكاه الفارسي
نفسه، ولم يذكر أن قوماً من النحويين أجازوه، كما قال الشيخ خالد.

ومما سبق يتبين لنا أن الإجماع الذي ذكره ابن مالك - هنا يُنقض بما نقله
النحويون في مصنفاتهم عن الفارسي في التذكرة، ومع ذلك فقد ردَّ ناظر الجيش هذا
الاعتراض بأن الذي ذكره ابن مالك في شرحه كافٍ؛ لأن أبا حيان جرى في كلامه
نصاً وتمثيلاً على ما قال ابن مالك: إنه الأصح في كل صورة من صور هذه
المسألة^(٣)، ولعل ابن مالك لم يذكر هذا الرأي؛ لأنه ضعيف لم يثبت عنده.

(١) البيت من الطويل لعبد الله بن الزبير، انظر: الخزانة ٥٠٧/٧ - ٥٢.

(٢) التعليقة ٧٦٤/٢.

(٣) تمهيد القواعد ٣٥٠٥/٧ - ٣٥٠٦.

١٠ - حكم المنسوق المجرد من (أل)، بعد المنادى نحو: (يا زيد وعمرو).

المنسوق المجرد من (أل) يضم إن كان مفردًا، وينصب إن كان مضافًا، وذلك لأن العاطف كالنائب عن العامل، تقول: (يا زيد وعمرو) بالضم من غير تتوين، كما تقول: (يا زيد)؛ فيعطي ما يستحقه إن كان منادى مستقلاً، وتقول في المنسوق المضاف المجرد من (أل): (يا زيد وأبا عبد الله) بالنصب، كما تقول في النداء: (يا أبا عبد الله) (١).

ووجه ذلك: أن حرف العطف لما كان مشرِّكًا بين المعطوف المعطوف عليه في حرف النداء وجب أن يكون حكم المعطوف مع العاطف على حكمه مع حرف النداء (٢) وهذا هو مذهب الجمهور، قال ابن مالك: "خلافًا للمازني والكوفيين في تجويز: (يا زيد وعمراً) بالنصب" (٣)، ثم قال في الشرح: "وأجاز المازني والكوفيون إجراء المنسوق العاري من (أل) مجرى المقرون بها" (٤).

واعترضه الشيخ خالد "بأن ذلك يقتضي إجازة: (يا زيد وعمرو) بالتتوين، مع الضم، وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل على وجه النصب، وخلاف قوله في الكافية: ونحو(زيد) في النداء إن نسقا ينصب عند المازني مطلقاً (٥).

ووجه هذا الاعتراض: أن ظاهر كلامه يدل علي أنه يجيز (يازيد وعمرو) بالتتوين مع الضم، مع أنه اقتصر في التسهيل علي وجه النصب فقط، كما صرح به أيضاً. في شرح الكافية، ولم يذكر فيهما هذا الوجه الذي يدل عليه كلامه في شرحه.

(١) انظر: التصريح ٥٤/٤.

(٢) المقاصد الشافية ٣٠٣/٥.

(٣) التسهيل ١٨١.

(٤) شرح التسهيل ٤٠١/٣ - ٤٠٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٥، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠، والمساعد ٥١٣/٢، وشفاء العليل

٨١٠/٢، وتمهيد القواعد ٣٥٦٨/٧.

(٥) النبيل ٢١٧/٢، وانظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣١٠.

وهو اعتراض صحيح؛ لأنه لم يقيد بالعبارة ما ذكره في التسهيل؛ فعبارته تحتاج إلي تقييد يصلح به الكلام. والذي يظهر من كلام ابن مالك في الخلاصة أنه يوافق جمهور البصريين في مذهبهم؛ فيعتد بالمنسوق نفسه، كما لو ولي حرف النداء^(١).

ولكنه في شرح التسهيل يذهب إلي أن مارأوه . هنا- غير بعيد من الصحة، إذا لم تتو إرادة حرف النداء؛ فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد علي اسمين، كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد^(٢)، يقول الشاطبي في مذهب ابن مالك هذا: "وماقاله غير ظاهر؛ لأنك لو قصدت ذلك لكان المعطوف والمعطوف عليه في حكم الاسم الواحد المثني، وذلك يصيره ممطولاً؛ فلا يسوغ فيه علي ذلك التقدير إلا النصب.. فليس لك في (زيد وعمرو) إلا وجهان، كلاهما خارج عما قال المؤلف . أي: ابن مالك . وهما البناء فيهما، أو النصب فيهما"^(٣).

(١) المقاصد الشافية ٣٠٣/٥.

(٢) شرح التسهيل ٤٠٢/٣، وفيه: (مارواه)، وهو تصحيف من المحققين، والصواب: (مارأوه).

(٣) المقاصد الشافية ٣٠٤/٥.

١١. تحقيق مذهب سيبويه في منع ترخيم المركب الإسنادي المسمي به، نحو: (تأبط شرًّا).

لايجوز ترخيم المركب الإسنادي، نحو: (ياتأبط شرًّا) علمًا؛ لأن أصله الجملة، وجزؤها الثاني ليس منادى^(١). ونسب ابن مالك إلي سيبويه أنه يجوز فيه الترخيم؛ فيقول في شرح التسهيل:

"وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم^(٢)، ونص في باب النسب علي أن من العرب من يرخمه، فيقول في (ياتأبط شرًّا): (ياتأبط)، ورتب علي ترخيمه النسب إليه، ولاخلاف في النسب إليه"^(٣).

قال سيبويه: "ويدلك علي ذلك أن من العرب من يفرد فيقول: (ياتأبط أقبَل)؛ فيجعل الأول مفردًا؛ فلذلك تفرد في الإضافة"^(٤)، ففهم ابن مالك من قول سيبويه: (من العرب من يفرد) أن ذلك ترخيم.

واعترض الشيخ خالد علي ذلك في التصريح وفي النبيل بأن "سيبويه لم يقل: (ومن العرب من يرخمه)، بل قال: (من يفرد)، ولايلزم من الأفراد الترخيم؛ لجواز أن يكون المراد بالأفراد جعله اسمًا مفردًا، أي: ينادي مرة: (ياتأبط شرًّا)، ومرة: (ياتأبط) مبنياً علي الضم وجوبًا؛ لأنه حينئذ منادى مفرد، بدليل أنه يجوز ترخيمه، فيقول: (ياتأبط) بحذف الطاء، ونص سيبويه في باب الترخيم علي المنع... فلا يعدل عنه إلي المحتمل"^(٥).

وقد ذكر هذا الاعتراض - أيضًا - أبو حيان في التذييل^(٦)، وفي الارتشاف؛ لأنه كرر ذلك في تصانيفه، وهو غلط منه، وسوء فهم علي سيبويه^(٧).

(١) انظر: التصريح ٩٥/٤.

(٢) الكتاب ٢٦٩/٢.

(٣) شرح التسهيل ٤٢٢/٣، وشرح الكافية الشافية ١٣٥٨/٣. ١٣٥٩، وانظر: الكتاب ٣٧٧/٣.

(٤) الكتاب ٣٧٧/٣.

(٥) النبيل ٢٦٤.٢٦٣/٢، وانظر: التصريح ٩٧.٩٦/٤.

(٦) ٢٢٨/٤.

(٧) ٢٢٣٠/٥.

وذهب ناظر الجيش إلي أن ماقاله ابن مالك هو الصواب؛ ولذلك ردّ هذا الاعتراض لأمرين:

الأول: أن قول سيبويه رحمه الله تعالى: (إن من العرب من يفرد، فيقول: (ياتأبط أقبل) فيه دليل علي أن هذا الحذف للترخيم؛ لأنه إنما ذكر الكلمة مقرونة بحرف النداء، وهذا أقوى دليل علي أن الحذف إنما هو للترخيم.

الثاني: أنه قال: (من العرب من يفرد)، ولم يقل: (من يرخم)؛ لأن الاشتراك بين النسب والترخيم حينئذ إنما هو في حذف الثاني وإفراد الأول، فذكر الأمر الذي يشتركان فيه وهو الإفراد؛ لأنه أمسّ بالتعليل الذي قصده، بخلاف ما لوقال: (إن من العرب من يرخم) (١).

وأرى أن الاعتراض الذي ذكره الشيخ خالد وغيره، اعتراض صحيح؛ لأن المنع في هذه المسألة مشهور عن سيبويه (٢)؛ ولذلك اعتنى بذكرها، نبه علي أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب، فيقول في باب الترخيم: "واعلم أن الحكاية لاترخم؛ لأنك لاتريد أن ترخم غير منادى، وليس مما يغيره النداء، وذلك نحو: (ياتأبط شرًا)، و(برق نحره)، وما أشبه ذلك" (٣)، وأما ما نسبته ابن مالك إلي سيبويه من جواز ترخيم الجملة المحكية المسمّية بها، فقد ذكره سيبويه في غير بابه، وللشيخ خالد كلام نفيس في ذلك، فيقول:

"وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نسان متعارضان في بايين، فالعمل علي المذكور في بابه؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه، بخلاف ما يذكر في غير بابه، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول؛ لكونه ذكره استطرادًا، هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما، ولم يكن هنالك تاريخ" (٤).

(١) انظر: تمهيد القواعد ٣٦٢٩/٧.

(٢) انظر: التنزيل ٢٢٨/٤، والارتشاف ٢٣٠/٥، و المقاصد الشافية ٤١٣/٥. ٤١٤، ٤٣٩،

(٣) الكتاب ٢٦٩/٢.

(٤) التصريح ٩٧/٤، وانظر: الخصائص ٢٠٥/١، ٤٩١/٢، فله طريقة جيدة في الجمع بين القولين المتعارضين لإمام واحد.

وعلي هذا فإن نسبة المنع إلي سيبويه هي القول الصحيح، لاشتهارها عنه،
ولأنه اعتني بذكرها، ونقلها في بابها، وهو باب الترقيم، ونصه فيه صريح في المنع؛
ولذلك لا يعدل عن هذا إلي المحتمل.

ويري الشاطبي أنه لا يصلح أن يحمل كلام سيبويه علي أنهما قولان
متضادان، وليس ثمة ضرورة داعية إلي إثبات قولين وطلب الترجيح بينهما أو
التأويل؛ فإن كل واحد من الكلامين يرجع إلي معني ظاهر من لفظه؛ لأنه قال في
الخلاصة: "وقلَّ"، فوافق قول الإمام سيبويه: "من العرب من يقول" (١)، وقال في
التسهيل: (ويجوز ترقيم الجملة وفاقاً لسيبويه) (٢)، فأطلق الجواز، فكأن ابن مالك
اعتقد أن آخر القولين لسيبويه ما قاله في النسب، وأنه المعضود بالسماع؛ فاعتمده،
ولم يعتمد القياس في المنع في باب الترقيم؛ لأنه لم يعضده بسماع، ولا نفى عن
العرب القول به، فقوله الجواز مطلقاً لذلك. ولم يثبت - هنا - في مسألة الترقيم
قولان، وبيان ذلك: أن سيبويه تكلم في باب الترقيم على وجه القياس، فلا بد أن
يكون منعه لترقيم ذى الإسناد مستنداً إلي كلام العرب، وأن أكثر العرب على منعه،
ثم لما جاء إلي باب النسب، وهو باب يحذف فيه عجزُ الاسم مطلقاً في كل مركب
أنس جواز حذف العجز فيه في النسب بحذفه عند بعض العرب في الترقيم، ولم
يقل ابن مالك: إن ذلك قياس فيه، ولا إن قياس النسب مبني على الترقيم، فرجع كل
من الكلامين إلي معني ظاهر يحمل عليه (٣).

(١) الكتاب ٣/٣٧٧.

(٢) التسهيل ١٨٨.

(٣) المقاصد الشافية ٥/٤٤٠ - ٤٤٢ ملخصاً.

١٢ - هل تجيء (مهما) الشرطية ظرفاً للزمان؟

تأتي (مهما) لما لا يعقل من غير اقتران بالزمان، مع تضمن الشرط^(١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾^(٢)، وذهب ابن مالك إلى أنها قد تستعمل للزمان والشرط؛ فتكون ظرفاً لفعل الشرط، فيقول:

"جميع النحويين يجعلون (ما)^(٣)، و (مهما) مثل (من) في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب.. كقول طفيل الغنوي:

مهما يعيش يُسْمَعُ بما لم يُسْمَعِ (٤) نُبِنْتُ أَنْ أَبَاشْتُيْمْ يَدَّعِي
وكقول حاتم الطائي^(٥):

وإنك مهما تُعْطِ بطنك سؤلهُ وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا (٦)

واعترضه خالد الأزهري، فيقول:

"وأُشَدُّ أَيْبَاتًا عَلَى مَدْعَاهُ... قَالَ ابْنُهُ: (وَلَا حِجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ دَعْوَى الْمَصْدَرِيَّةَ مُمْكِنَةٌ، بِمَعْنَى: (أَيُّ عَطَاءٍ تَعْطَى كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا)^(٧)، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (إِنْ كَثِيرًا أَوْ قَلِيلًا)؛ لِأَنَّ الْمَبْدَلَ مِنْ اسْمِ الشَّرْطِ يَقْرَنُ بِأَدَاتِهِ"^(٨).

(١) انظر: المغني ٢٢١/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٢٢/٩ - ٤٣٢٣.

(٢) سورة الأعراف ١٣٢.

(٣) وذلك كقول عبد الله بن الزبير الأسدي:

فما تحي لا نسأم حياة وإن تمت فلا خير في الدنيا ولا العيش أجمعا

انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣، وشرح التسهيل ٦٩/٤، والدر المصون ١٦/٦.

(٤) البيت من الكامل، انظر: ديوانه ١٠٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣، والدر المصون ٤٣٠/٥، وتمهيد القواعد ٤٣٣٦/٩، وشرح الأشموني ١٢/٤، و (أبو شتيم): اسم رجل.

(٥) البيت من الطويل، انظر: ديوانه ١٨٣، وشرح الحماسة للبربري ١١٨/٤، وشرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣، وشرح التسهيل لابن الناظم ٦٩/٤، والجنى الداني ٥٥٠، والمغني ٢٢٤/٤، والمساعد ١٤٢/٣، وتمهيد القواعد ٤٣٢٤/٩، وشرح شواهد المغني للبغادي ٢٣٨/٥، وتاج العروس للزبيدي ٥١٣/٤٠.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٦٢٥/٣ - ١٦٢٧، وانظر: التسهيل ٢٣٦.

(٧) شرح التسهيل لابن الناظم ٦٩/٦.

(٨) النبل ٦٨٣/٢.

وقد تبين من ذلك أن وجه هذا الاعتراض أن خالدًا يردُّ ما ذهب إليه ابن مالك من أن (مهما) ظرف، وقد سبق ابن مالك بالقول بظرفيتها غيره؛ ولذا شدد الزمخشري الإنكار على من قال بذلك^(١).

وممن ذهب إلى هذا أيضًا: الإسفراييني، والرضي، وناظر الجيش^(٢)، واستدل هؤلاء بالسماع، كما في البيتين اللذين أوردهما ابن مالك، ومعنى قول طفيل: (مهما يعيش يُسمع) أي: (مهما يعيش من زمان)، وكذلك قول حاتم الطائي: (مهما تعط بطنك سؤله) معناه: (أي وقت تعط بطنك سؤله)، وقد استدل الإسفراييني على ذلك أيضًا بقول ساعدة بن جؤية:

قد أوبيت كل ماءٍ فهي طاويةٌ مهما تُصب أفقًا من بارقٍ تشم^(٣)

والمعنى: (أي وقت تصب بارقًا من أفق)، فقلب الكلام، أو أن التقدير: (بارقًا في أفق)؛ فزاد (من)، واستعمل (أفقًا) ظرفًا^(٤)

وأما ما ذكره الشيخ خالد فهو مذهب الجمهور الذين يجعلون (مهما) الشرطية مثل (من) في لزوم التجرد عن معنى الظرفية، وممن ذهب إلى ذلك: ابن السراج، وابن جني، والجزولي، وابن عصفور، وابن الناظم^(٥)، وهو أيضًا مذهب الشلوبين، وابن أبي الربيع، وأبي حيان^(٦)، واختاره ابن القواس، والمرادي، وابن هشام، وغيرهم^(٧).

(١) انظر: الكشف ١٠٧/٢ في تفسير قوله تعالى: (مهما تأتينا به)، وانظر: مغنى اللبيب ٢٢٣/٤ - ٢٢٤.

(٢) انظر: لباب الإعراب للإسفراييني ٤٩١، وشرح الرضي ٨٩/٤، وتمهيد القواعد ٤٣٣٦/٩ - ٤٣٣٧، والخزانة ٤٥٤/٣.

(٣) البيت من البسيط لساعدة بن جؤية، انظر: ديوان الهذليين ١٩٨/١، والإيضاح العضدي ١٧٣، ولياب الإعراب ٤٩١، والمغني ٢١٦/٤، والمقاصد الشافية ٥٢٧/٢، والخزانة ٤٥٣/٣، ٦٣٥. و(أوبيت): مُنعت كل ماء. و (طاوية): ضامرة، و (تشم): تنظر إلى السحاب لتعرف موضع الغيث تمضي إليه. ويروي: (ضاوية) مكان (طاوية).

(٤) انظر: المغني ٢١٩/٤ - ٢٢٠.

(٥) انظر: الأصول لابن السراج ١٥٩/٢، واللمع لابن جني ١٩٣، والمقدمة الجزولية ٤٢، والمقرب ٢٧٤/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٦٩٦.

(٦) انظر: التوطئة لأبي على الشلوبين ١٥٠، والملخص لابن أبي الربيع ١٥٠/١، والارتشاف ١٨٦٤، وانظر أيضًا: اختيارات أبي حيان في البحر ٦٨٠/٢، ٦٨١.

(٧) انظر: شرح ألفية ابن معط لابن القواس ٣٢٠/١، وشرح التسهيل للمرادي (القسم الصرفي) ٥٤٥/١ - ٥٤٦، ومغني اللبيب ٢٢٣/٤ - ٢٢٤، وانظر: الدر المصون ٤٣٠/٥، والخزانة ٤٥٤/٣.

ولذلك فقد ردّ ابن الناظم على أبيه؛ فأنكر استعمالها ظرفاً؛ لأنه كما يصح تقدير (مهما) فيهما بظرف زمان، كذلك يصح تقديرها بالمصدر؛ "لأن في كونها ظرفاً شذوذاً، وقولاً بما لا يعرفه جميع النحويين، بخلاف كونها مصدرًا؛ لأنه لا مانع من أن يكني بـ (مهما) عن مصدر فعل الشرط، كما لا مانع من أن يكني بـ (مهما) عن المفعول به ونحوه؛ إذ لا فرق"^(١).

وكذلك حمل أبو حيان قول حاتم الطائي على أن (مهما) فيه مفعول ثانٍ لـ (تعطي)، و (بطنك) مفعول أول، و (سؤله) بدل من (بطنك)، لا مفعول ثانٍ؛ فلا يكون في البيت حجة على استعمال (مهما) ظرفاً^(٢).

وأما قول الشاعر: (مهما تصب أفقاً من بارق تشم) فـ (مهما) مفعول (تصب)، و (أفقاً) ظرف، و (من بارق) تفسير لـ (مهما)، أو متعلق بـ (تصب)؛ فمعناها التبويض، والمعنى: (أى شيء في أفق من البوارق تشم)^(٣).

والذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح؛ لأنه إذا كان ما استدل به يحتمل المصدرية؛ فليس هناك ما يمنع من استعمالها ظرفاً، ثم إنه ليس في كلام ابن مالك ما يدل على أن معنى الظرفية مقصور على (مهما) في هذه الأبيات دون غيره من المعاني.

(١) شرح التسهيل لابن الناظم ٤/٦٩ - ٧٠، وانظر: أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين ٩٦ - ٩٧.

(٢) التنبيل والتكميل ٦/٨٠٥ (د)، وتمهيد القواعد ٩/٤٣٣٦، وانظر أيضاً: اختيارات أبي حيان في البحر المحيط ٢/٦٨٠.

(٣) انظر: المغني ٤/٢١٩، والخزانة ٣/٤٥٤.

١٣ - حذف الشرط والجواب بعد (إن) في اختيار الكلام.

الحذف في باب الشرط والجواب على ثلاثة أوجه:

الأول: حذف جملة الجواب، وهو الأكثر، نحو: (أكرمك إن أكرمتي)، والتقدير: (إن أكرمتي أكرمك).

والثاني: حذف جملة الشرط، وهو دون ذلك، نحو: (افعل هذا، وإلا ضربتك)، والتقدير: (وإلا تفعل ضربتك)^(١).

والثالث: حذف جملة الشرط والجواب معاً، ويرى ابن مالك في التسهيل أن حذفهما يكون بعد (إن) في الضرورة؛ فيقول: "يحذفان - أي جملة الشرط والجواب - بعد (إن) في الضرورة"^(٢).

واعترضه خالد الأزهري؛ فقال:

"ولا يختص ذلك بالضرورة خلافاً لابن عصفور، ومن تبعه كالمصنف؛ ففي الحديث: (قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن)^(٣)؛ فهذا في أفصح النثر"^(٤).

ومذهب ابن عصفور أن حذفهما جائز في الشعر إذا كان في الكلام ما يدل عليهما، ونادر في غيره^(٥)، ومنه قول رؤبة:

قالت بنات العم: يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً، قالت: وإن^(٦)

والتقدير: (وإن كان فقيراً معدماً تمنيته)؛ فحذف الشرط والجواب في الشعر؛ لدلالة الكلام عليهما.

(١) انظر: المقاصد الشافية للشاطبي ١٦٣/٦.

(٢) التسهيل ٢٣٩.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في كتاب بدء الخلق عن أبي نر رضي الله عنه؛ انظر: فتح الباري ٣٥٣/٦، حديث رقم ٣٢٢٢.

(٤) النبيل ٧١٤/٢.

(٥) انظر: المقرب ٢٧٦/١-٢٧٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٨٤.

(٦) من الرجز لرؤبة بن العجاج، انظر: ملحقات ديوانه ١٨٦، والمقرب ٢٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠١/٢، وشرح الكافية الشافية ١٦١٠/٣، وشرح عمدة الحفاظ ٣٧٠، ووصف المياني ١٨٩، والمغني ٥٣٣/٦، والمقاصد الشافية ١٦٤/٦، وشرح الأشموني ٣٣/١، ٢٦/٤، والخزانة ١٤/٩.

واختار هذا المذهبَ ابنُ مالك في (التسهيل)، وخصَّ حذفهما معًا بالضرورة، كما ذكرنا، واختاره الرضى - أيضًا - مع (إن) الشرطية دون غيرها^(١)، ولم يخص ابن مالك ذلك الحذف بالضرورة في شرح الكافية الشافية وشرح عمدة الحافظ، ونص على أن حذفهما لا يجوز مع غير (إن) الشرطية، "وهو مما يدل على أصالتها في باب المجازة"^(٢).

ويرى الأشموني أن ظاهر كلامه "في الكافية يؤذن بجوازه في الاختيار على قلة"^(٣)، وذهب الشاطبي إلى أن هذا الحذف نادر؛ ولذلك لم يعرج عليه ابن مالك في الألفية، ولم يذكره في النظم^(٤).

ويجوز حذفهما معًا وإبقاء الأداة غير (إن)، ومنه قول النمر بن تولب:

فإنَّ المنية من يخشها فسوف تصادفه أينما^(٥)

والتقدير: (أينما يذهب تصادفه)؛ فحذف جملي الشرط والجواب، مع الأداة (أينما).

والصحيح ما ذكره الشيخ خالد أن ذلك الحذف لا يختص بالضرورة، ولكنهم خصوا حذفهما معًا بـ (إن) الشرطية؛ لأنها أم الباب، ولأنه لم يرد في غيرها. وممن ذهب إلى ذلك ابن يعيش، والمالقي، واختاره السيوطي^(٦)، وقد جاء ذلك في أفصح النثر، ومنه قوله في الحديث: "قلت: وإن زنى، وإن سرق، قال: وإن"^(٧).

(١) شرح الرضى ٨٦/٤.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ١٦٠٢/٣، ١٦١٠، وشرح عمدة الحافظ ٣٦٩.

(٣) شرح الأشموني ٣٣٥/٢.

(٤) المقاصد الشافية ١٦٣/٦.

(٥) البيت من المتقارب، انظر: ديوانه ١٠١، والجمل ٢٧٣، والاقتضاب ٣٦٣/١، والمقاصد الشافية ١٦٣/٦، والتصريح ٣٩٥/٤.

(٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٥٦/٨، ووصف المباني ١٨٨، وانظر أيضًا: أسلوب الشرط بين النحويين، والأصوليين لناصر

كريري ٣٠٠-٣٠٢.

(٧) سبق تخريجه.

وقال ابن الأنباري: تقول: (فلان لا أقصده؛ لأنه لا يعرف حق من يقصده)، فيقول: (اقصده وإن)، أي: (وإن كان كذلك فذره)؛ فحذف الشرط والجواب مع (إن) في اختيار الكلام^(١).

وقال غيره: (أنا لا أفعل كذا، فيقول: (وأنا أفعله وإن)، أي: (وإن لم تفعله أفعله)^(٢)، وعلى هذا فإن اعتراض الشيخ خالد على ابن مالك صحيح؛ لما سبق ذكره من الشواهد.

(١) انظر: التنزيل ٨٧٢/٦، والمساعد ١٧١/٣، والنبيل ٧١٤/٢، وانظر تعليق المحقق عليه.
(٢) النبيل ٧١٤/٢.

١٤ - اجتماع القسم والشرط، مع تقدم ذي الخبر.

إذا اجتمع الشرط والقسم في جملة واحدة، كان الجواب للمتقدم منهما، ويكون جواب الآخر محذوفاً، يدل عليه الجواب المذكور، نحو: (إن تقم والله أقم)؛ فحذف جواب القسم، لشدة الاعتناء بالمتقدم^(١).

وإن اجتمع الشرط والقسم، وتقدم عليهما ما يطلب خبراً^(٢)، فإن الجواب يكون للشرط تأخر أو تقدم، نحو: (زيد والله إن يقم أقم)، و (زيد إن يقم والله أقم)^(٣). وقد اعترضه الشيخ خالد، فقال:

"وما اختاره هنا من تعيين الجواب للشرط مخالف لقوله في الخلاصة^(٤):

وإن تواليا وقبل ذو خبر فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر (٥)

ووجه هذا الاعتراض أن ابن مالك وقع في التناقض؛ فقد ذهب إلى وجوب جعل الجواب للشرط مع تأخره، وذلك في شرح التسهيل، وفي شرح الكافية الشافية^(٦). الشافية^(٦).

وكان الشرط حقيقةً بأن يُغني جوابه مطلقاً؛ لأن تقدير سقوطه محلّ بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير محل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ^(٧).

وخالف ابن مالك ذلك في الألفية؛ فذهب إلى ترجيح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور، والرضي، وابن هشام، واختاره الشيخ خالد^(٨). وبهذا يظهر أن اعتراض الشيخ خالد صحيح؛ لأن ابن مالك - كما بينا - وقع في التناقض، وقد أشار إلى ذلك غير واحد من شراح الألفية كالأشموني^(٩).

١٥ - الأوجه الجائزة في نحو: (أما علماً فعالم)، و (أما العلم فعالم).

(١) انظر: الكتاب ٦٦/٣، ومعاني القرآن للفراء ٤٩٨/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٥/٧ - ٥٨، والمقرب ٢٠٨/١، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والتصريح ٣٩٧/٤ - ٣٩٨.

(٢) أى: من مبتدأ، أو اسم (كان)، أو اسم (إن)، ونحوها، انظر: التصريح ٣٩٩/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢١٦/٣.

(٤) الألفية ٥٩.

(٥) النبل ٧١٨/٢، وانظر: التصريح ٣٩٨/٤.

(٦) انظر: شرح التسهيل ٢١٦/٣، وشرح الكافية الشافية ١٦١٦/٣، والتصريح ٣٨٨/٣.

(٧) شرح التسهيل ٢١٦/٣، وانظر: المقاصد الشافية ١٧٣/٦ - ١٧٤.

(٨) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٥٢٩/١، ١٩٩/٢، والمقرب ٢٢٨، وشرح الرضى ٤٥٩/٤، وأوضح المسالك ٢١٩/٤، والتصريح ٣٩٩/٤.

(٩) انظر: شرح الأشموني ٢٩/٤.

قد يقع الحال مصدرًا؛ فيقتصر فيه على السماع إلا في ثلاثة أنواع يجوز وقوعها حالاً قياساً مطردًا، ولا يقتصر فيها على السماع، منها: قولهم: (أما علمًا فعالم)^(١).

والأصل في نحو هذا: أن رجلاً وُصف عنده شخص بعلم وغيره، فقال الرجل للواصف: (أما علمًا فعالم)، يريد: (مهما يُذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم)، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم، والتقدير: (مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم)^(٢).

وذكر ابن مالك في نحو هذا أن بني تميم يلتزمون رفع المصدر بعد (أما) إذا كان معرفة، نحو: (أما العلم فعالم)، ويجيزون رفعه ونصبه إذا كان نكرة، والحجازيون يجيزون نصب المعرفة ورفعها، يلتزمون نصب المنكر، والنصب على تقدير: (إذ نكرت)، والرفع على تقدير: (إذ نُكر)^(٣)، وقد أورد الشيخ خالد على ذلك الكلام ثلاثة اعتراضات، وهي:

الاعتراض الأول

أن هذه المسألة تكررت له في باب الحال^(٤). وأرى أن هذا الاعتراض غير وجيه، لأنه كرر المسألة في باب الحال عند الحديث على وقوع الحال مصدرًا، ثم كررها في بابها، وهو (أما)، وهذا يفعله النحويون كثيرًا في مصنفاتهم؛ إذ نجدهم يكررون بعض المسائل أحيانًا، وليس في ذلك ما يستوجب الاعتراض عليهم.

(١) ويكون هذا أيضًا في نحو: (أنت الرجل علمًا)، و (هو زهير شعرا)، انظر: تمهيد القواعد ٥/٢٢٦٦، ٢٢٧٠.

(٢) شرح التسهيل ٢/٣٢٩.

(٣) انظر: التسهيل ٢٤٥، وشرح التسهيل ٢/٣٣٠.

(٤) النبيل ٢/٧٩٤-٧٩٥، وانظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٨، والتسهيل ١٠٩.

الاعتراض الثاني

أن كلام ابن مالك هنا مخالف لكلامه في باب الحال من وجهين:

الوجه الأول: أن كلامه في باب (أما) يقتضي أن الحجازيين يوجبون النصب مطلقاً في التعريف والتكثير، وقال في باب (الحال): "وللحجازيين في المعرف نصب ورفع"^(١).

وهذا الوجه صحيح؛ لأنه ذكر ذلك في باب أحكام (أما)، فقال: "فينصبه الحجازيون مطلقاً" وهذا مخالف لما ذكره في باب الحال؛ ولذلك اعترض عليه أبو حيان أيضاً في التذييل^(٢)، ولم يشر الشيخ خالد إلى ذلك في كلامه.

الوجه الثاني: أنه أورده هناك على أنه حال، وذكر هنا في باب (أما) أنه بتقدير: (إذ ذكرت)^(٣).

وهذا الوجه أيضاً صحيح، لأنه ذكر في باب الحال أن النصب عند سيبويه هو على أنه مفعول له، وأنه مفعول مطلق عند الأخفش^(٤)، وهو بهذا قد وقع في التناقض.

الاعتراض الثالث

أن ابن مالك لم يحك في باب (أما) خلافاً في تقدير: (إذ ذكرت) إذا نصب؛ فأوهم أن ذلك باتفاق، مع أنه قال في باب الحال: إن المعرف في النصب مفعول له عند سيبويه، وهو والمنكر مفعول مطلق عند الأخفش^(٥).

وفي هذه المسألة تفصيل:

فإذا كان المصدر التالي (أما) منكرًا، نحو: (أما علمًا فعالم)، فالتقدير فيه: (مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم). والنصب علي الحال، وصاحب

(١) النبيل ٧٩٥/٢.

(٢) التذييل ٧٢٧/٣، وانظر: تمهيد القواعد ٤٥١٥/٩.

(٣) النبيل ٧٩٥/٢.

(٤) التسهيل ١٠٩/٢.

(٥) النبيل ٧٩٥/٢.

الحال علي هذا التقدير نائب الفاعل، و(يُذكر) ناصب الحال، ويجوز أن يكون ناصب الحال مابعد الفاء إذا كان صالحًا للعمل فيما قبلها، وصاحبها مافيه من ضمير، والحال علي هذا مؤكدة، والتقدير: (مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم)^(١).

وذهب سيبويه إلي أن هذا قد يُرفع في لغة بني تميم، والنصب في لغتها أحسن^(٢).

وإذا كان المصدر التالي (أما) معرفًا ب(أل)، نحو: (أما العلم فعالم)، ففيه مذاهب:

١. المذهب الأول: مذهب سيبويه أنه مفعول له، يقول: "وقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالالف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال.. فكأن الذي توهم أهل الحجاز الباب الذي ينتصب، لأنه موقع له"^(٣).

٢. المذهب الثاني: مذهب الأخفش أنه هو والمنكّر مفعول مطلق منصوب، والعامل فيه مابعد الفاء إن لم يقترن به مانع^(٤).

٣. المذهب الثالث: مذهب الكوفيين أنه في النصب منكرًا معرفًا ب(أل) مفعول به بفعل مقدر، والتقدير: (مهما تذكرُ علمًا فالذي وصفت عالم)^(٥).

واختار هذا المذهب ابن مالك، ولكنه لم يصرح بالكوفيين، وجعله مذهبًا لبعض النحويين، وعمله بأنه لا يخرج فيه شيء عن أصله، ولا يمنع من اطراده مانع، بخلاف الحكم بالحالية. (١)

(١) انظر: الارتشاف ١٥٧٣/٣، والتصريح ٦٢١/٢، وشرح الأشموني ١٧٣/٢.

(٢) الكتاب ٣٨٥/١.

(٣) الكتاب ٣٨٥/١، وانظر: الارتشاف ١٥٧٣/٣.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٢٩/٢، والمساعد ١٦/٢، والتصريح ٦٢١/٢، وشرح الأشموني ١٧٤/٢.

(٥) انظر: الارتشاف ١٥٧٣/٣، والتصريح ٦٢٢/٢.

وبدل لهذا المذهب عند الشيخ خالد أنه لو كان مصدرًا في موضع الحال لم يصح مع التعريف، ولو كان مفعولًا مطلقًا لما بعد الفاء، كما قال الأخفش، لم يصح في نحو: (أما علمًا فذوعلم)، ولو كان مفعولًا لأجله لم يقع غير مصدر، نحو: (أما قرئشًا فأنا أفضلها) ^(٢)؛ ولهذا كان هو المذهب الصحيح، ورجحه ابن هشام في المغني ^(٣).

وأما عن الاعتراض الذي ذكره الشيخ خالد فإنه يمكن أن يعتذر عن ابن مالك بأنه اكتفى بذكر هذا الخلاف في باب الحال، ولم يُرد أن يكرره بعد ذلك في باب (أما).

(١) انظر: شرح التسهيل ٢/٣٣٠، والمساعد ٢/١٧٠، وتمهيد القواعد ٩/٤٥١٥.

(٢) النبيل ٢/٧٩٥.

(٣) المغني ١/٣٧٤.

١٦. (ينبغي) من الأفعال غير المتصرفة عند ابن مالك.

تقول العرب: انبغى الشيء، بمعنى: (تيسر وتسهل)، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾^(١)، أي: ما يتسهل له، وقال الزجاج: انبغى لفلان أن يفعل، أي: صلح له أن يفعل كذا، وكأنه قال: طلب فعل كذا؛ فانطلب له، أي: (طاوعه)، ولكنهم اجتزؤوا بقولهم: (انبغي)^(٢).

وأما ابن مالك فقد ذهب إلي أن الفعل (ينبغي) ملازم لصيغة المضارع؛ لأن العرب لاتقول (انبغي) بلفظ الماضي^(٣).

واعترض عليه الشيخ خالد؛ فقال: "وشوح في ذلك؛ فإنه يقال: (انبغى ينبغي)، قال ابن فارس في المجمل: (ماينبغي لك أن تفعل كذا)، وهذا من أفعال المطاوعة، تقول: (بغيته فانبغي)، كما تقول: (كسرته فانكسر)^(٤)؛ فأثبت له ماضيًا"^(٥).

وقد سبقه إلي هذا الاعتراض أبو حيان في البحر المحيط^(٦)، حيث ردَّ علي ابن مالك؛ لأنه سُمع الماضي من هذا الفعل.

وهذا الاعتراض صحيح؛ لان ماذهب إليه ابن مالك مردود بما نقله أهل اللغة؛ فقد حكى أبو زيد في النوادر أن العرب تقول: (انبغي له الشيء ينبغي انبغاء)^(٧)، كما ذكر ذلك . أيضًا- غير واحد من العلماء؛ فنقله الخطابي عن الكسائي، والواحدي عن الزجاج. وهو في الصحاح وغيره، واستعمله الشافعي كثيرًا، وردوه عليه، وانتصر له البيهقي في الانتصار^(٨).

(١) سورة يس آية ٦٩.

(٢) انظر: مجمل اللغة لابن فارس ١/٢٧٩، والمحكم لابن سيده ٦/١٩، وتاج العروس ٣٧/١٨١، ١٨٢.

(٣) التسهيل ٢٣٠.

(٤) انظر: مجمل اللغة ١/٢٧٩، ٢٧٩.

(٥) النبيل ٢/٨٠٦، ٨٠٥.

(٦) البحر المحيط ٦/٢١٩.

(٧) انظر: النوادر ٥٧٥.

(٨) انظر: تاج العروس ٣٧/١٨٢.

وممن استعمل (انبغي) في عبارته . أيضاً - سيبويه في باب (متصرف رويد)^(١)، وكذلك ابن برهان في شرح اللمع^(٢)، وأبو علي الشلوبيين في شرح المقدمة الجزولية الكبير^(٣).

وعلي الرغم من أن هذا الاستعمال مسموع عن بعض العرب فإنه قليل، والأكثر من العرب لايقوله؛ فهو علي هذا نظير الفعل (يَدْعُ، وودَع)؛ لأن الفعل (ودَع) لا يستعمل إلا في القليل؛ ولذلك قال أبو البقاء الكفوي: "ولا يكاد يستعمل ماضيه (انبغي)؛ لكونه غريباً وحشياً"^(٤)، ولعل هذا هو السبب في أن ابن مالك لم يذكره في الأفعال التي لا تتصرف، ولم يعتد به.

(١) الكتاب ٢٤٥/١ ط هارون، ١٢٤/١ ط بولاق.

(٢) شرح اللمع ٢٥٥/١.

(٣) انظر: ٢٧٠، ٢٧١، وانظر: تعليق الدكتور المحرصاوي في النبيل ٨٠٦/٢.

(٤) الكليات ٩٦٨. أو هو في غاية الندور، كما قال ناظر الجيش، انظر: تمهيد القواعد ٤٥٢٨/٩.

المبحث الثاني:

طريقة الشيخ خالد الأزهري في الاعتراض علي ابن مالك.

اهتم الشيخ خالد الأزهري في كتابه (النيل) ببسط القضايا والمسائل التي يناقشها، ومع أنه يصرح في غير ماموضع بأن كتابه مختصر، فقد كان يتوسع في الاستشهاد والتظير والتعليل والمناقشة لمذاهب النحويين المختلفة ولآرائهم.

وقد نقل في كتابه اعتراضات كثيرة علي كلام ابن مالك، جمعها ممن سبقه من شراح التسهيل، كالمرادي، وأبي حيان، وابن عقيل، وابن هشام، وغيرهم. (١)
ومن الأمور البارزة في كتاب (النيل): أننا نجد عناية فائقة من الشيخ خالد بذكر الاعتراضات التي ترد علي كلام ابن مالك، ومناقشتها، وردّها في الغالب، أو نقلها عن سبقه دون تعليق عليها، ومن ذلك: أن ابن مالك يذهب إلي أن (زوجك) في قوله تعالى: ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (٢). يقدّر لها عامل مدلول عليه بما قبلها، والتقدير: (ولتسكن زوجك)، فنقل الشيخ خالد اعتراض المرادي عليه بأنه "مخالف لماتضافرت عليه نصوص النحويين من أن (زوجك) معطوف علي الضمير المستكن في (اسكن)، نص عليه سيبويه" (٣).

ومن ذلك . أيضًا. أن ابن مالك يذهب إلي أن تابع اسم الإشارة إذا كان جامدًا فإنه يعرب عطف بيان لا صفة (٤)، ومثل هذا عنده: إطلاق عطف البيان على الاسم الواقع بعد (أي)، نحو: (يا أيها الإنسان)، فيقول خالد:
"وردّ بالتزامه، واللزوم من شأن الصفات، نحو: (الجماء الغفير)، وعطف البيان كالبديل لا يكون لازماً" (٥).

(١) نقل الاعتراض عن المولي، وأكثر النقل عنه، انظر: ٦٥/١، ٧٤، ١٤٨، ١٦١، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٤، ٢٦٩، ٣٠٠، ٣٥٤، ٣٩٦، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٧٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٢، ٥٣٣، ٥٥١، ٦٠٩، ٦٢٦، ٦٦٨، ١٥٦١٥٥/٢. وعن أبي حيان ٢٥٠/١، ٢٥١، ٣٥٤، ٧٢٠، ٧٦٩، ٧-٥/٢، ١٣٨١٣٧، ٢٤٣، ٢٥٧، ٢٥٨، ٣٤٧، ٣٤٨. وعن ابن عقيل ١٥١/١، ٢٦٩، ٣١١، ٤٦٧، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٤٠، ٥٤١، ٦-٥/٢. وعن ابن هشام ٣٠٥/٢، ٣١٧، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٤٨، ٣٨٨، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٧٥، ٤٩١، وعن الدماميني، انظر ٧٤/١، وعن ابن النحاس، انظر: ٢٥٠/١.

(٢) سورة الأعراف آية ١٩.

(٣) النيل ١٥٦.١٥٥/٢.

(٤) انظر: شرح التسهيل ٣٢٠/٣، ٣٢٦.

(٥) النيل ٢١٠/٢.

وأحياناً ينقل اعتراض غيره عليه، وفي عبارته ما يوحي بأنه يوافق هذا الاعتراض، فقد ذهب ابن مالك إلي أن (مهماً) قد تستعمل ظرفاً؛ فيورد الشيخ خالد اعتراض ابنه بدر الدين عليه، فيقول:

"وأُنشد أبياتاً علي مدعاه... قال ابنه: (ولاحجة له في ذلك؛ لأن دعوي المصدرية ممكنة)".^(١)

وكان الشيخ خالد حريصاً في أكثر الأحيان علي أن يدافع عن ابن مالك، وأن يرد الاعتراضات التي ينقلها عن غيره من النحويين السابقين عليه، وهذه الاعتراضات التي يوردها الشيخ خالد تشمل اعتراضات علي الترجمة (العنوان)، أو علي اللفظ، أو علي الآراء، أو علي تناقضه في كتبه.

وقد كان اعتراض الشيخ خالد علي ابن مالك في غير حدة في القول، أو اتهام له بالخطأ، أو بالفساد في العبارة، ومن ذلك: قول ابن مالك في حديثه عن (لو):

"وإن ولي الفعل الذي وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مغن عن جوابها"^(٢).

فاعترض عليه خالد بقوله: "فهذا تصريح منه أن الجملة الاسمية ليست جواب (لو)، وهو مخالف لقوله فيما مضى: (إن (لو)، و(لولا) يجب أن يستغني بجوابهما عن جواب القسم)"^(٣)

ومنه . أيضاً. أن ابن مالك يجيز الضم والنصب في المعطوف المجرد من (أل) في نحو: (يازيد وعمرو)^(٤)، فيقول خالد:

"واعترض بأن ذلك يقتضي إجازة (يازيد وعمرو) بالتثنية مع الضم، وهو خلاف ظاهر اقتصاره في الأصل علي وجه النصب، وخلاف قوله في الكافية:

(١) النبل ٦٨٣/٢

(٢) التسهيل ١٥٢.

(٣) النبل ٧٣٨/٢.

(٤) شرح التسهيل ٤٠٢/٣.

ونحو(زيد) في النداء إن نسقا ينصب عند المازني مطلقاً (١)

وقد يعترض عليه الشيخ خالد؛ لأنه اختار مذهباً ضعيفاً عنده، ومن ذلك: ماذهب إليه ابن مالك من أن العلم المركب تركيباً مزجياً،المختوم بمثل(مفاعل، أو مفاعيل) إذا نكر، فإنه يمنع من الصرف؛ فيعترض عليه خالد بقوله:

"فإذا نكرته صرفته عند الأخفش والجمهور لزوال العلمية؛ فلم يبق إلا التركيب وحده، وهو لا يمنع، وما اختاره المصنف من المنع بعد التثكير قول ضعيف"(٢).

ومن ذلك . أيضاً. قول خالد:

" ومقتضي كلامه،أي: ابن مالك أن بدل التفصيل بدل كل،والحق أنه باعتبار اللفظ بدل بعض، وباعتبار المعني بدل كل، فإن المجموع البديل، ولكن زاد عليه بالتفصيل"(٣).

ونلاحظ أنه في العبارات التي يراها غير دقيقة من ابن مالك، يحاول فيها تفسير عبارته وشرحها؛ فيعتذر عنه بأن كلامه خرج مخرج التسامح والتجاوز في العبارة، ومن ذلك قول ابن مالك:

"وتضمر. أي(أن). بعد عاطف الفعل"(٤)؛ فيقول خالد:

"وقوله: (عاطف الفعل فيه تجوز، نظراً إلي ظاهر اللفظ؛ إذ ليس المعطوف الفعل، بل المصدر من(أن) والفعل"(٥).

وقد يفسر الشيخ خالد كلام ابن مالك، ويوضحه بمقارنته بكلامه في موضع آخر، ومن ذلك: أن ابن مالك في باب أبنية الأفعال ومعانيها تحدث عن

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/١٣١٠، والنيل ٢/٢١٧.

(٢) انظر: التسهيل ٢٢١، والنيل ٢/٥٢٦.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٣٤، والنيل ٢/١٠١٠٠.

(٤) شرح التسهيل ٤/٤٨.

(٥)النيل ٢/٦٤٣.

مضارع(فَعَلَ)، ولم يذكر صياغة اسم الفاعل منه، فيعترض عنه خالد، فيقول: "ولم يذكر اسم فاعل(فَعَلَ) اكتفاء بذكره في باب اسم الفاعل"^(١).

ومنه . أيضاً . قول ابن مالك: "ومنع البصريون إلا الأخفش توكيد النكرة مطلقاً، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً، وأجازه بعضهم إذا أفاد"^(٢)؛ فقال خالد: "وحكي المصنف في الشرح أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقاً؛ فكان ينبغي أن يقول في المتن: (وإن أفاد توكيد النكرة جاز وفاقاً لبعض الكوفيين والأخفش)"^(٣).

وأحياناً يردُّ دليل ابن مالك لدخول الاحتمال عليه؛ لأنه إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال، ومن ذلك: أن ابن مالك يذهب إلي أن الحال قد يجر بباء زائدة، كقول الشاعر:

كائن دعيت إلي بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولاوكل

والتقدير: (فما انبعثت مزؤوداً ولا وكلاً)^(٤)، واعترضه الشيخ خالد بأنه "لا حجة فيه؛

لاحتمال كون الباء للحال، لازائدة، والتقدير: (فما انبعثت ملتبساً بمزؤود)"^(٥)

ومن ذلك أيضاً: ما ذهب إليه ابن مالك أن (مهما) تستعمل للزمان والشرط، واستدل على ذلك بقول حاتم الطائي^(٦):

وإنك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا

(١) النبيل ٣٢٠/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢٩٥/٣، ٢٩٦.

(٣) النبيل ٢٥/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣٢٢/٢.

(٥) النبيل ٦٨٠/١.

(٦) شرح الكافية الشافية ١٦٢٧/٣.

واعترضه خالد تبعًا لابن الناظم بأنه "لا حجة له في ذلك؛ لأن دعوى
المصدرية ممكنة"^(١).

وقد يعترض الشيخ خالد على ما ذهب إليه ابن مالك؛ لأنه لم يسمع عن
العرب، فيرد ما ذهب إليه ابن مالك في التسوية بين (كأين)، و (كذا) في إفادتهما
التكثير بأن هذا في (كأين) صحيح، وعليه استعمال العرب، ولكنه في (كذا) لا
يصح^(٢).

وأحيانًا يعترض الشيخ خالد على ابن مالك؛ لأن ما ذهب إليه غير مطرد في
الاستعمال لزومًا؛ فقد ذهب ابن مالك إلى أن المشتمل في بدل الاشتمال هو الأول،
واعترضه الشيخ خالد بان هذا كثير الاطراد، وليس لازم الاطراد^(٣).

(١) النبيل ٦٨٣/٣، وانظر: شرح التسهيل لابن الناظم ٦٩/٤.

(٢) النبيل ٧٨٧/١.

(٣) انظر: النبيل ١٠٩/٢.

المبحث الثالث:

أسباب اعتراض الشيخ خالد الأزهرى على ابن مالك

قامت اعتراضات الشيخ خالد الأزهرى على ابن مالك، على عدة أسس؛ فمنها اعتراضات على الحد الذى يورده في التسهيل، وقد يعترض عليه لوقوعه في التناقض، وأحياناً يعترض عليه؛ لما في كلامه من إجمال يحتاج إلى الإيضاح والشرح والتبيين، وربما كان اعتراضه عليه بسبب صياغة العبارة؛ لأنها تؤدي إلى مخالفة القواعد النحوية. وقد ذكرنا في المبحث السابق أن اعتراضات الشيخ خالد عليه لم تكن فيها شدة ولاحدة، ولعل ذلك لأجل أنه جعل كتابه مختصراً، كما نص على ذلك في غير مرة^(١).

ويمكن إرجاع هذه الاعتراضات التي أوردها في كتابه إلى عدة أسباب، مع الإشارة إلى أن بعض هذه الأسباب قد تتداخل مع غيرها، وهذه الأسباب هي:

١ - أولاً: اعتراضات ترجع إلى التناقض في الآراء:

كان ابن مالك يرى رأياً، ثم يرجع عنه في كتاب آخر له؛ ولهذا فقد اعترض عليه الشيخ خالد في شرحه، ومن هذه الاعتراضات: أن ابن مالك يذهب إلى وجوب الاستغناء بجواب القسم مطلقاً، تقدم الشرط، أو تأخر، وذلك إن تقدم ذو خبر^(٢)، واعترضه خالد بأن "ما اختاره - هنا - من تعيين الجواب للشرط مخالف لقوله في الخلاصة:

وإن تواليا وقبلُ ذو خبرٍ فالشرطُ رجحَ مطلقاً بلا حذر (٣)

وقد يعترض على تناقضه في آرائه في الكتاب الواحد، ومن ذلك قوله في التسهيل: "وإن ولى الفعل الذى وليها جملة اسمية فهي جواب قسم مغنٍ عن جوابها"^(٤).

(١) انظر مثلاً: ١/ ٢٥١، ٥٣٩.

(٢) انظر: التسهيل ١٥٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢١٦، وشرح الكافية الشافية ٢/ ٨٨٨، ٣/ ١٦١٦.

(٣) انظر: النبيل ٢/ ٧١٨، وانظر كلام ابن مالك في: ألفية ابن مالك ص ٥٩، ط صبيح، د.ت.

(٤) التسهيل ١٥٢..

واعترضه خالد، فيقول: "فهذا تصريح منه أن الجملة الاسمية ليست جواب (لو)، وهو مخالف لقوله فيما مضى: إن (لو، ولولا) يجب أن يستغنى بجوابهما عن جواب القسم"^(١).

ومن ذلك - أيضاً - قوله: "وقد يستغنى ب (كلهما) عنهما، أي: (عن كليهما وكتيئهما)، نحو: (جاء الرجلان كلهما، والمرأتان كلهما)"^(٢)، فاعترضه الشيخ خالد بأن "هذا الحكم - أعنى قوله: "وبكلهما عنهما" - يقدح في قوله أولاً: "ولا يؤكد مثني بغيرهما إلا بكلا وكتلتا"^(٣)؛ فكان حقه أن يقول هناك: (بكثرة)، وب (كل) نيابة عنهما بقلة"^(٤).

٢ - ثانياً: اعتراضات ترجع إلى نسبة آراء إلى سيبويه لم تثبت عنه، أو لأن في الكتاب ما يخالفها:

احتفى العلماء على مر العصور، وفي شتى الأمصار بكتاب سيبويه؛ فكانوا يقرأونه على أكابر الشيوخ قراءة فهم وتدبر، ويحرصون على دراسة كتابه وتدريسه وشرحه؛ إذ كانت له مكانة لا تدانيها مكانة أخرى، ولذا فقد كان لنسبة آراء سيبويه إليه نصيب من اعتراضات الشيخ خالد على ابن مالك.

ومن هذه الاعتراضات: أن ابن مالك يعزو إلى سيبويه القول بأن من العرب من يرخم نحو: (تأبط شراً)^(٥)، فاعترضه خالد بقوله:

"ففهم المصنف - أي: ابن مالك - من قوله: "ومن العرب من يفرد فيقول: (ياتأبط أقبيل)"^(٦): أن ذلك ترخيم.. واعترض بأن سيبويه لم يقل: (ومن العرب من يرخمه)، بل قال: "من يفرد"، ولا يلزم من الإفراد الترخيم؛ لجواز أن يكون المراد بالإفراد: جعله اسماً مفرداً، أي: ينادى مرة: (ياتأبط شراً)، ومرة: (ياتأبط) مبنياً على

(١) النبل ٢ / ٧٣٨.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٢٩١، وانظر أيضاً: شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٧١.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٢٨٩.

(٤) النبل ٢ / ١٦.

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٤٢٢.

(٦) الكتاب ٣ / ٣٧٧.

الضم وجوبًا؛ لأنه - حينئذ - منادى مفرد، بدليل أنه يجوز ترخيمه، فيقول: (ياتأب) بحذف الطاء، ونص سيبويه في باب الترخيم على المنع^(١).

وقد يُوهمُ ابن مالك في نسبة رأى إلى الخليل، حيث نسب إليه اطراد حذف حرف الجر مع (أن)، و(أن) مع أمن اللبس، نحو: ﴿ شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾^(٢)، والتقدير: (بأنه)، وذهب إلى أن محلها بعد الحذف هو الجر^(٣).

واعترضه الشيخ خالد بأن في الكتاب ما يخالفه؛ فيقول:

"وما حكاه المصنف عن الخليل أنه في موضع جر، موافق لحكاية صاحب البسيط عنه ذلك، والذي في كتاب سيبويه أن الخليل قال: إنه في موضع نصب"^(٤). وقد يَرُدُّ قول ابن مالك لاختياره غير مذهب سيبويه، فقد ذهب ابن مالك إلى أن الأصح في (سوى) عدم ظرفيته وعدم لزومه النصب، موافقاً للزجاجي^(٥)، فاعترضه خالد؛ لأنه مخالف لقول سيبويه والجمهور، فيقول:

"ومذهب سيبويه والجمهور أنه يلزم الظرفية؛ إذ معنى قولك: (مررت برجل سواك): (مررت برجل مكانك)، أى: (بدلك)، و(مكان) بمعنى (بدل) لا يتصرف"^(٦).

٣ - ثالثاً: اعتراضات ترجع إلى عدم التقييد في العبارة:

أحياناً يطلق ابن مالك العبارة؛ فيعترض عليه خالد؛ لأن كلامه يحتاج إلى تقييد وتثقيف، ومن ذلك: اعتراضه على أن إطلاقه العبارة يقتضى جواز تشديد النون مع الياء في (ذِينٌ، وتِينٍ)، وهو مذهب الكوفيين، ولم يجزه البصريون إلا مع الألف^(٧).

(١) النيبيل ٢/ ٢٦٣، انظر: ١/ ٧٢٧.

(٢) سورة آل عمران آية ١٨.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٠.

(٤) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٦-١٢٧، والنيبيل ١/ ٥٢٢.

(٥) انظر: الجمل ٧٤، وشرح التسهيل ٢/ ٣١٦.

(٦) النيبيل ١/ ٦٧٥، وانظر: الكتاب ١/ ٣١-٣٢.

(٧) النيبيل ١/ ٢٠٩.

ومن ذلك - أيضًا - أنه حكى في شرح التسهيل "أن بعض الكوفيين أجاز
توكيد النكرة مطلقاً؛ فكان ينبغي أن يقول في المتن: (وإن أفاد توكيد النكرة جاز،
وفاقاً لبعض الكوفيين والأخفش)" (١).

ومنه - أيضًا - أنه ذهب إلى أنه إذا كان المعطوف فعلاً لم يفصل بحال، فلا
يجوز: (قام زيد وعندك قعد)، ولا (زيد يقوم وفي الدار يقعد) (٢)، فاعترضه خالد بأن
"إطلاق المصنف يقتضى أنه لا فرق في العاطف بين أن يكون على حرف واحد
وبين غيره، والمغاربة يقولون: إن كان على أكثر من حرف جاز الفصل بما ذكره،
وإن كان على حرف واحد لم يجز إلا في الضرورة، ولم يفرقوا في الأمرين بين الاسم
والفعل" (٣).

٤ - رابعاً: اعتراضات ترجع إلى اقتصاره على شيء واحد مما يوهم خلاف المراد:

ومن ذلك: أن ابن مالك اقتصر على الهمزة والتضعيف مما يعدى إلى المفعول، ففهم
من ذلك أنه لا تعدية بغيرهما، وقد اعترضه خالد، فقال:

"وفهم من اقتصاره على الهمزة والتضعيف أنه لا تعدية بغيرهما، خلافاً لمن
أثبت التعدية بتضعيف اللام، نحو: (صعّر خده، وصعررته)، وبالسين والتاء، نحو:
(حسّن زيد، واستحسنته)، وبألف المفاعلة، نحو: (جالسته)، وبتغيير حركة العين،
نحو: (شترت عين الرجل، وشترها الله)، فهذه أربع معديات، لكن لا يطرد شيء
منها" (٤).

ومن ذلك - أيضًا - اقتصاره في باب الحال على جرّها بالياء الزائدة؛ فيعترضه
خالد على ذلك بأن "اقتصاره في الجر على الباء الزائدة يوهم أن الحال لا تجر

(١) النيبيل ٢ / ٢٥، وانظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٩٦.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٨٤.

(٣) النيبيل ٢ / ١٧١، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٦، والمقرب ٢٥٧، والمساعد ٢ / ٤٧٨.

(٤) النيبيل ١ / ٥٣٥.

بغيرها من الزوائد، وقد قال في الكلام على حروف الجر: إن الحال ربما جرت بـ
(من) الزائدة^(١).

وقد يعترض عليه لأنه لم يستقص الكلام في شرح التسهيل على المسألة التي
يشرحها، ومن ذلك: اعتراض خالد عليه بأنه لم يذكر من التوابع التي لا يفصل بينها
وبين متبوعها بشيء ما يلزم التبعية، نحو: (أبيض يقق)، وكذلك لأنه لم يذكر منها
المعطوف على صفة لا يتم معناها إلا به، نحو: (إن امرءاً ينصح ولا يقبل خاسر)
(٢).

٥ - خامساً: اعتراضات ترجع إلى دعوى الإجماع:

قد ينقل ابن مالك الإجماع في مسائل، مع أن بعض العلماء على خلاف هذا
الإجماع، ولعل ذلك؛ لأنه خلاف ضعيف عنده لا يثبت في مذهبه عند النظر، أو
لعل ذلك لكونه لم يسمع به، ولذا فقد كان هذا سبباً في اعتراض الشيخ خالد عليه،
ومن ذلك: ما ذهب إليه ابن مالك من أنه إذا انفصل مصحوب (لا) الناقية للجنس،
أو كان معرفة، بطل العمل فيها بالإجماع^(٣)، واعترضه خالد فقال: "وفى دعوى
الإجماع في المسألتين نظر، أما مسألة الفصل فخالف فيها الرمانى وأجاز النصب،
نحو: (لا فيها رجلاً)، وأما مسألة المعرفة فخالف فيها الكوفيون، وأجازوا بناء الاسم
العلم، نحو: (لا زيدَ فيها)"^(٤).

ومن ذلك ما ذكره من الإجماع على جواز الوجهين: الرفع والنصب في نحو:
(الزيارة يومَ الجمعة أو يومٍ أو يومًا)، فاعترضه خالد، فقال:

"ونقل المصنف الاتفاق على جواز الوجهين في الشرح^(٥)، تبعاً للسيرافى، ليس
بصحيح؛ لأن هشاماً يوجب الرفع في النكرة"^(٦).

(١) النبيل ١/ ٦٨١، وانظر: شرح التسهيل ٣/ ١٣٩.

(٢) النبيل ٢/ ٦.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٦٥.

(٤) النبيل ١/ ٤٢٥.

(٥) شرح التسهيل ١/ ٣٢١.

(٦) النبيل ١/ ٧٣٣.

ومن ذلك - أيضًا - أن ابن مالك حكى أنه يمتنع تقديم التمييز على عامله غير المتصرف بإجماع من البصريين والكوفيين^(١)، فاعترضه خالد بأن "دعوى المصنف الإجماع يقدر فيها إجازة الفراء التقديم فيما انتصب فيه التمييز بعد اسم مشبه به الأول، نحو: (زيد القمر حسنًا)، فتقول: (زيد حسنًا القمر) بشرط أن يكون المشبه به خيرًا^(٢)".

ومنه - أيضًا - أن ابن مالك نقل - تبعًا لابن عصفور - الإجماع على منع ترخيم الثلاثي الساكن الوسط^(٣)، واعترضه خالد بأنه "نقل إجازة ذلك أبو البقاء عن بعض الكوفيين، وابن هشام عن الأخفش"^(٤).

وقد يسكت عن ذكر الخلاف مما يوهم الإجماع عليه، فيكون سببًا في الاعتراض عليه، ومن ذلك: أنه ذكر أن الكسائي يجيز وقوع الحال جملة اسمية بلا واو، فيجوز: (ضربى زيدًا هو قائم)، أي: (وهو قائم)، فحذفت الواو للاختصار^(٥).

واعترضه خالد بأن "سكوته عن ذكر الخلاف مع الواو يوهم الاتفاق على جوازه، والخلاف ثابت فيها أيضًا، نقل عن سيبويه والأخفش المنع، وعن الكسائي والفراء الجواز، وهو الصحيح"^(٦).

وقد يكون ذلك بسبب غموض أو عموم في عبارته، ومن ذلك: اعتراضه على عبارة ابن مالك التي توهم أن البصريين كلهم على أن (مذ، أو منذ) مبتدأ، مع أن الخلاف بينهم معروف^(٧).

ومنه - أيضًا - أنه نسب إلى الفراء القول بأن الاسم مرفوع بـ (لولا) نفسها، لا بفعل مضمر، ولكنه عبر عن ذلك بـ (الكوفيين)، واعترضه خالد بأنه "لا يَحْسُنُ التعبير بالكوفيين؛ لأنه يفيد الشمول"^(٨).

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٥٨، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٣٣ - ١١٤.

(٢) النبل ٢ / ٢٥٩، وانظر: التبيين للعكبري ٤٥٦.

(٣) النبل ١ / ٢٧٦.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ٣٩١.

(٥) شرح التسهيل ١ / ٢٨٦.

(٦) النبل ١ / ٢٤٤.

(٧) النبل ١ / ٥٩١.

٦ - اعتراضات ترجع إلى الحدود، أو العنوانات، أو إلى ترتيب بعض الفقرات أو الأبواب، ونحوها:

كانت اعتراضات خالد على الحدود قليلة بالنسبة إلى غيرها، ومنها: اعتراضه على حد (العلم)؛ فقد حدّه ابن مالك بأنه "هو المخصوص مطلقاً غلبة أو تعليقاً بمسمى"^(٢)، فاعترض عليه خالد بأن "ذكر (التعليق والغلبة) حشوفى الحد أتى بهما، لبيان صنفى العلم لا للاحتراز عن شىء"^(٣).

ومن ذلك: أنه حدّ الفاعل بأنه "هو المسند إليه فعلٌ أو مضمن معناه تام مقدم فارغ غير مصوغ للمفعول"^(٤)؛ فاعترضه خالد - نقلاً عن المرادى - بأن قوله: (فارغ) "الظاهر أن هذا القيد غير محتاج إليه، كما قاله المرادى، فإن الفعل المقدم لم يسند إلى الظاهر، وإنما أسند إلى ضميره"^(٥).

وقد يعترض على تراجمه (عنواناته)، ومن ذلك: اعتراضه على (باب أبنية الأفعال ومعانيها) بأنه "بقى من الترجمة أن يقول: (وما يتعلق بذلك)؛ لأنه يتكلم على أوصاف الفعل من اسم فاعل وصفة مشبهة وغير ذلك"^(٦).

وأحياناً يعترض على ترتيبه الأبواب أو الفقرات، ومن ذلك: أن ابن مالك ذكر أبنية الأفعال ومعانيها، ثم باب مصادر الفعل الثلاثى، يعترض عليه خالد بأنه "لما فرغ من ذكر أبنية الفعل شرع في ذكر أبنية مصادر الفعل، وكان ينبغى أن يعكس؛ لأن المشتق منه سابق على المشتق طبعاً، فوجب أن يسبقه وضعاً"^(٧).

ومن اعتراضه على ترتيب الفقرات داخل الكتاب، أنه ذكر المضارع من (فعل) ثم الماضى، فاعترضه خالد، فيقول:

(١) النبيل ١ / ٢٤١.

(٢) شرح التسهيل ١ / ١٧٠.

(٣) النبيل ١ / ١٤٦.

(٤) شرح التسهيل ٢ / ١٠٦.

(٥) النبيل ١ / ٤٧٤.

(٦) النبيل ٢ / ٢٩٧.

(٧) النبيل ٢ / ٣١٦.

"تكلم فيه على المضارع قبل الماضي، ولو عكس كان أولى، كما فعل في إخوته"^(١)، وقد يعترض على تقسيم ابن مالك، ومن ذلك: تقسيمه للخبر الجملة^(٢)؛ فيقول خالد:

"وهذا التقسيم الذي مشى عليه المصنف غريب، والمشهور أن الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى رابط، وإلا فلا بد لها من رابط"^(٣).

(١) النيبيل ٢ / ٣٠٣، وانظر أيضاً ٢ / ٦٢، ٦٥ - ٦٦.

(٢) شرح التسهيل ١ / ٣٠٩.

(٣) النيبيل ١ / ٢٦٦.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعد

فهذا ما وفقني الله - تعالى - إلى دراسته من اعتراضات الشيخ خالد الأزهرى على ابن مالك في كتاب النبيل إلى نحو التسهيل، ويمكن الإشارة في هذه الخاتمة إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وهى:

(١) قامت اعتراضات الشيخ خالد على ابن مالك، على عدة أسس، فكانت هناك أسباب لهذا الاعتراض، منها:

(أ) اعتراضات بسبب التناقض في الآراء، ومن ذلك:

أن ابن مالك يذهب في شرح التسهيل إلى وجوب الاستغناء بجواب الشرط عن جواب القسم مطلقاً إن تقدم ذو خبر، مع أنه يذهب في الخلاصة إلى أن ذلك راجح لا واجب^(١).

(ب) اعتراضات بسبب نسبة بعض الآراء إلى سيبويه، مثل : عزو ابن مالك إلى سيبويه أنه يجيز ترخيم المركب الإسنادى المسمى به، نحو: (تأبط شرّاً)^(٢)، فاعترض عليه خالد، وحقق نسبة مذهب سيبويه إليه.

(ج) كما كانت هناك اعتراضات بسبب عدم التقييد في العبارة، أو لأنها توهم خلاف المراد، أو اعتراضات ترجع إلى دعواه الإجماع في بعض الآراء.

(د) وكانت هناك اعتراضات أخرى ترجع إلى الحدود، أو بعض العنوانات، أو إلى ترتيب بعض الفقرات أو الأبواب.

(١) انظر: شرح التسهيل ٣/ ٢١٦، والألفية ٥٩، والنبيل ٢/ ٧١٨.

(٢) النبيل ٢/ ٢٦٣ - ٢٦٤.

(٢) تباينت اعتراضات الشيخ خالد على ابن مالك قوة وضعفًا، فقد جاءت بعض اعتراضاته ضعيفة ليس لها ما يعضدها، ويقويها، ومن ذلك:

١- اعتراضه على مجيء (مهما) الشرطية ظرفًا للزمان عند ابن مالك^(١).

٢- اعتراضه على ابن مالك أنه ذكر في شرح الكافية الشافية الخلاف في إيجاب الواو الترتيب عن بعض أهل الكوفة، وأهمله في شرح التسهيل، وهو الموضوع للاستيفاء^(٢).

٣- اعتراضه عليه أنه اقتصر في الجر في باب الحال على الباء الزائدة، وذكره في باب حروف الجر، مما يوهم أن الحال لا تجر غيرها من الزوائد^(٣).

كما كان الشيخ خالد منصفًا في بعض اعتراضاته على ابن مالك، وهذا هو الغالب، مثل:

١- اعتراضه على إعراب الضمير المنصوب المنفصل توكيداً في نحو: (رأيتك إياك)^(٤).

٢- اعتراضه على منع إبدال المضمرة من المظهر^(٥).

٣- اعتراضه عليه في معنى المشتمل في بدل الاشتمال^(٦).

٤- اعتراضه عليه في دعواه الإجماع على أن عامل التمييز إذا كان غير فعل، أو فعلاً غير منصرف، فإنه لا يجوز تقديم التمييز فيه^(٧).

٥- اعتراضه عليه في أن حذف جملة الشرط والجواب يختصان بالضرورة^(٨).

(١) النبيل ٢ / ٦٨٣.

(٢) ١٢٦ - ١٢٧ / ٢.

(٣) ١ / ٦٨١.

(٤) ٢ / ٤١.

(٥) ٢ / ١٠٠.

(٦) ٢ / ١١٠.

(٧) ١ / ٧٣٣.

(٨) ٢ / ٧١٤.

٦- اعتراضه عليه في وقوعه في التناقض في مسألة اجتماع القسم والشرط، مع تقدم ذى الخبر^(١).

٧- اعتراضه عليه في أن الفعل (ينبغي) ملازم للمضارع^(٢).

٨- اعتراضه عليه في التسوية بين (كأين)، و(كذا) في إفادتهما التكاثر^(٣).

٩- تحقيق مذهب سيبويه في منع ترخيم المركب الإسنادى المسمى به، نحو: (تأبط شرًّا)^(٤).

(٣) عُنَى الشيخ خالد بذكر الاعتراضات التي ترد على كلام ابن مالك، ومناقشتها، وكان يدافع عنه أحياناً؛ فنجده يورد الاعتراض عليه، ثم يعتذر عنه.

(٤) نلاحظ في العبارات التي يراها غير صحيحة من ابن مالك أنه يحاول تفسيرها وشرحها، والاعتذار عنه فيها؛ فيفسرها، ويوضحها بمقارنتها بكلامه في موضع آخر، أو يعتذر عنه بأن كلامه خرج مخرج التسامح والتجاوز في العبارة.

(٥) تعددت الألفاظ التي يعبر بها الشيخ خالد عن الاعتراض، وكان متصفاً فيها كلها بأخلاق العلماء عند الاختلاف، فجاءت هذه الألفاظ في غير حدة ولا تعنيف، مثل: (وشوح)، أو (وهذا مخالف لقول الناس)، أو (لا حجة فيه)، أو (ما اختاره المصنف كثير الاطراد لا لازمه)، أو (أنشد أبياتاً على مدعاه) إلى غير ذلك من العبارات.

(١) النبيل ٢ / ٧١٨.

(٢) ٨٠٦ - ٨٠٧ / ٢.

(٣) ٧٨٧ / ١.

(٤) ٢٦٣ - ٢٦٤ / ٢.

فهرس بأهم المصادر والمراجع

- . اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط جمعًا ودراسة للدكتور بدر بن ناصر البدر. مكتبة الرشد . الرياض . ١٤٢٠. ٢٠٠٠م.
- . ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د/زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب لابن السيد البطلوسي، تحقيق مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٦.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ/١٩٨٨، الطبعة الثانية.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق موسي بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد ١٩٨٣.
- . إيضاح المكنون في الذيل علي كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- . أسلوب الشرط بين النحويين والأصوليين . إعداد ناصر بن محمد بن ناصر كريري . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- المملكة العربية السعودية ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، ط ١.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة، ط ٣ سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- . الأعلام . قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين
لخير الدين الزركلي دار العلم للملايين ط٦. نوفمبر سنة ١٩٨٤م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف - ط محمد علي صبيح بالأزهر د.ت. أوضح
المسالك إلي ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ محمد محي
الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- . البحر المحيط لأبي حيان، ط دار الفكر بيروت ط٢ سنة ١٤٠٣هـ.
- بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن إياس الحنفي، تحقيق محمد مصطفى . ط
الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق د/عياد بن عيد الثبتي،
طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل
إبراهيم، دار الفكر، ط٢ ١٩٧٩م.
- . تاج العروس للزبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت.
- تحصيل عين الذهب عن معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم
الشنتمري، حققه وعلق عليه د/زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، بيروت، مؤسسة
الرسالة، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
- . التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، الجزء الرابع، رسالة دكتوراه للباحث الشرييني
إبراهيم أبوطالب، في كلية اللغة العربية بالقاهرة، سنة ١٩٨٥م تحت رقم ٢٢٢٥.
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، الجزء السادس، رسالة دكتوراه للباحث عبد
الحميد محمود حسان الوكيل، في كلية اللغة العربية بالقاهرة سنة ١٩٨٢م، تحت
رقم ١٧٣٩.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه محمد كامل بركات، دار الكاتب
العربي للطباعة والنشر، وزارة الأوقاف، الجمهورية العربية المتحدة، سنة
١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، تحقيق د/عبد الفتاح بحيري إبراهيم . الزهراء للإعلام العربي، ط ١ سنة ١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
- تعليق الفوائد علي تسهيل الفوائد للدمايني، تحقيق د/محمد عبد الرحمن المفدى، الرياض، مطابع الفرزدق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق د/علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين، تحقيق يوسف المطوع، القاهرة، دار التراث العربي سنة ١٩٨٠م.
- الجمل في النحو للزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق د/فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٢، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- حاشية يس العلمي على التصريح، ط دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- الحجة في علل القراءات السبع لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دمشق، دار المأمون ط ١ سنة ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٩م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ١٩٨٦.
- الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك، ط دار الكتب المصرية، ط مصورة عن ط بولاق.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- ديوان حاتم الطائي، تحقيق د/عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة
١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- ديوان الهذليين، ط دار الكتب المصرية، مصر سنة ١٩٩٧م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق د/أحمد محمد الخراط، دار
القلم، دمشق ط ٢، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات للخوانساري، تحقيق أسد الله
إسماعيليان، طهران سنة ١٣٩٠هـ.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي، دار الفكر للطباعة
والنشر، بيروت.
- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك، ط دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي
الحنبلبي.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، حققه وضبطه د/عبد الحميد السيد محمد عبد
الحميد، دار الجيل، بيروت. د.ت.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي،
الرياض، ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، ود/محمد بدوي المختون،
مكتبة هجر ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- شرح التسهيل للمراذي، القسم النحوي، تحقيق ودراسة محمد عبد النبي محمد أحمد
عبيد، ط ١، مكتبة الإيمان بالمنصورة، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.
- شرح التسهيل للمراذي، القسم الصرفي، تحقيق د/ناصر حسين علي، دار سعد
الدين بدمشق، ط ١ سنة ١٤٢٨هـ/٢٠٠٨م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري،
وزارة الأوقاف، العراق، مطبعة العاني، بغداد، سنة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

- شرح الكافية للرضي، تحقيق د/يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، ليبيا.
- شرح كافية ابن الحاجب لعيسي الصفوي (ت سنة ٩٥٣هـ)، رسالة دكتوراه، للباحث السيد أحمد علي محمد، في كلية دار العلوم بالقاهرة، بإشراف د/عبد الرحمن السيد، ود/أحمد محمد عبد الدايم سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/عبد المنعم هريدي، نشر مركز البحث العلمي بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- شرح اللمع لابن برهان، تحقيق د/فائز فارس السلسلة التراثية، الكويت، ط ١ ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- شرح المقرب، المسمي (التعليقة) لبهاء الدين ابن النحاس الحلبي، دراسة وتحقيق د/خيرى عبد الراضي عبد اللطيف، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط ١ ١٤٢٦هـ. ٢٠٠٥م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسلي، تحقيق الشريف عبد الله الحسيني البركاتي، مكة المكرمة، ط ١ ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، لمحمد بن أبي الفتح البعلي، تحقيق د/ ممدوح محمد خسارة السلسلة التراثية، الكويت، ط ١ سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني، صححه وأخرجه محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة ١٣٧٩هـ.

- . الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت ط ١.
- . الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري، دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي، بيروت، رتبه وضبطه مصطفى حسين أحمد، ط ٣ سنة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- كشف الظنون للحاج خليفة، استانبول ١٩٤١م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، تحقيق د/عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ط ٢ ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي، تحقيق د/جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ط ٢ ١٩٧٩م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق غازي مختار وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر. بيروت، ودار الفكر، دمشق ط ١ ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- المباحث الكاملية شرح الجزولية للأندلسي، رسالة دكتوراه للأستاذ الدكتور حمدي عبد الحميد المقدم . رحمه الله، وهي في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة بإشراف أ.د/أحمد حسن كحيل سنة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، برقم ١٠١٤.
- . المتبع في شرح اللمع للعكبري، دراسة وتحقيق د/عبد الحميد حمد الزوي، منشورات جامعة قارون، بنغازي، ط ١ سنة ١٩٩٤م.
- . مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط ٥.
- مجمل اللغة لابن فارس، حققه هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق مجموعة من المحققين، ط معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ط دار الفكر ١٩٨٠م.
- . مصابيح المغاني في حروف المعاني لابن نور الدين الموزعي، تحقيق جمال طلبه، دار زاهد القدسي، القاهرة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
- . معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، دار السرور، ط مصورة عن ط دار الكتب المصرية.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع، جمع وإعداد وتحرير د/محمد عيسى صالحية، القاهرة، معهد المخطوطات العربية، ١٩٩٣م.
- معجم المؤلفين، تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، د.ت.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمعه ورتبه يوسف إلياس سركيس، مكتبة الثقافة الدينية. القاهرة.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام، تحقيق وشرح د/عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية. الكويت، ط ١، سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق د/عبد الرحمن العثيمين، وآخرين، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.
- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق د/كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق.
- المقتضب للمبرد، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ط العاني، بغداد ١٩٧١م.

- الملخص في ضبط قوانين العربية لابن أبي الربيع، الجزء الأول، تحقيق ودراسة علي سلطان الحكمي، ط ١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- النبيل إلي نحو التسهيل للشيخ خالد الأزهرى، الجزء الأول، دراسة شاملة مع تحقيقه، رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة للدكتور خيرى عبد الراضى عبد اللطيف سنة ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، بإشراف الأستاذ الدكتور فايز زكى دياب.
- . النبيل إلي نحو التسهيل، الجزء الثانى، دراسة وتحقيق، رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بالقاهرة للأستاذ الدكتور محمد حسين عبد العزيز حسن المحرصاوى، سنة ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، برقم ٣١٣٦، تحت إشراف أستاذنا الأستاذ الدكتور صبحى عبد الحميد محمد عبد الكريم.
- النجم الثاقب فى شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د/ محمد جمعه حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن على، اليمن، ط ١ سنة ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط ١ سنة ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الصفحة

- المقدمة: ٢-١
- التمهيد: الشيخ خالد الأزهرى وكتابه (النبيل) ٨-٣
- أولاً: الشيخ خالد الأزهرى ٦-٣
- ١ - اسمه، ونسبه، وكنيته، ولقبه. ٣
- ٢ - مولده ونشأته. ٣
- ٣ - شيوخه. ٣
- ٤ - تلامذته. ٤
- ٥ - مكانته، ومؤلفاته. ٦-٤
- ٦ - وفاته. ٦
- ثانياً: كتاب النبيل إلى نحو التسهيل. ٨-٦
- المبحث الأول: من المسائل التي اعترض فيها الشيخ خالد على ابن مالك. ٤٨-٩
- ١ - جر الحال بالباء، (ومن) الزائدين. ١١-١٠
- ٢ - تحقيق مذهب سيوييه والمبرد في نحو: (هذا خاتم حديدًا). ١٣-١٢
- ٣ - دعوى الإجماع في منع تقديم التمييز على عامله إذا كان غير فعل أو فعلاً غير متصرف. ١٤
- ٤ - التسوية بين (كأين)، و (كذا) في إفادتهما التثنية. ١٦-١٥
- ٥ - الضمير المنصوب المنفصل في نحو: (رأيتك إياك) يعرب توكيداً عند ابن مالك. ١٨-١٧
- ٦ - منع إبدال المضمرة من المظهر عند ابن مالك. ٢٠-١٩
- ٧ - معنى المشتتل في بدل الاشتمال. ٢٣-٢١
- ٨ - مجيء الواو لمطلق الجمع. ٢٧-٢٤

- ٩ - دعوى الإجماع في منع العطف على معمولي عاملين ليس أحدهما
 ٢٨-٣٠ جازاً.
- ١٠ - حكم المنسوق المجرد من (أل)، بعد المنادى، نحو: (يا زيد وعمرو).
 ٣١-٣٢
- ١١ - تحقيق مذهب سيبويه في منع ترخيم المركب الإسنادي المسمى
 به، نحو: (تأبط شراً).
 ٣٣-٣٥
- ١٢ - هل تجيء (مهماً) الشرطية ظرفاً للزمان؟
 ٣٦-٣٨
- ١٣ - حذف الشرط والجواب بعد (إن) في اختيار الكلام.
 ٣٩-٤١
- ١٤ - اجتماع القسم والشرط، مع تقدم ذي الخبر.
 ٤٢
- ١٥ - الأوجه الجائزة في نحو: (أما علماً فعالم)، و (أما العلم فعالم).
 ٤٣-٤٦
- ١٦ - (ينبغي) من الأفعال غير المتصرفة عند ابن مالك.
 ٤٧-٤٨
- المبحث الثاني: طريقة الشيخ خالد الأزهري في الاعتراض على ابن مالك.
 ٤٩-٥٣
- المبحث الثالث: أسباب اعتراض الشيخ خالد الأزهري على ابن مالك.
 ٥٤-٦١
- الخاتمة.
 ٦٢-٦٤
- فهرس بأهم المصادر والمراجع.
 ٦٥-٧٢
- فهرس بالموضوعات.
 ٧٣-٧٤